المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة – قسم الكتاب والسنة
الدراسات العليا ـ مرحلة الدكتوراة

تحقيق المعجزة

تصنيف الإمام

شهاب الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الحنفي الرومي

(المتوفى سنة ٩٤٠ هـ)

بحث فصلي مقدم لمادة الإعجاز في السنة النبوية

دراسة وتحقيق الطالب

سعد بن فهيد بن داخل العضيلة

الرقم الجامعي: ٤٣٧٧٠٠٧٩

إشراف:

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد بن عمر بازمـــول

١٤٣٧ - ١٤٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَمَّداً عبده ورسوله.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝٧١﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي مُحَمَّد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

مما لاشك فيه أن الله ﷻ أرسل رسله لهداية الناس، وإخراجهم من الظلمات إلى النور ومن الشرك إلى التوحيد، فوجب على المسلم حماية جنابه، وحراسة أركانه، والقيام بما يجب تجاه الأنبياء ومراعاة حقوقهم، وواجباتهم، ومن أعظم ما أعطاهم الله وميزهم به، مقام النبوة الذي هو أشرف المقامات.

ولم يسلم هذا المقام، من متطاول عليه، ومنتقص له، ومن جملة هذا آيات الأنبياء، وبراهينهم، وما وقع على أيديهم من معجزات، فإن أهل الكلام حاولوا أن يفسروه بما يستلزم التنقص لها، ولو لم يقصدوا ذلك، فهم لم يقدروا آيات الأنبياء قدرها، بل جعلوا الخوارق الشيطانية من جنسها، وبناءً على هذه المساواة، كذب بعضهم بها، وسوى بعضهم بينها وبين معجزات الأنبياء، ويدعوا فرقاً لا حقيقة له[1].

فمن هنا أحببت أن أكتب في هذا الميدان رجاء الوصول للحق، ونصحاً للمسلمين

(١) ينظر: النبوات ٢/٩٩٧.

فاخترت رسالة بعنوان: "**تحقيق المعجزة**" للعلامة ابن كمال باشا –رحمه الله–، سائلاً الله ﷻ أن يبصرني بالحق، ويجعلني وجميع المسلمين من أتباع مُحَمَّد ﷺ، ومن السائرين على هدي سلف الأمة.

وقد قسمت عملي إلى: مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وهو على النحو التالي:-

المقدمة

الفصل الأول: قسم الدراسة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: المعجزة بين أهل السنة، وأهل الكلام، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف أهل السنة من المعجزة.

والمطلب الثاني: موقف أهل الكلام من المعجزة، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: موقف المعتزلة من المعجزة.

المسألة الثانية: موقف الأشاعرة من المعجزة.

المسألة الثالثة: موقف الماتريدية من المعجزة

الفصل الثاني: النص المحقق، وفيه مبحثان:

المبحث الثاني: التعريف بالرسالة، ومنهج التحقيق، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالرسالة، وصحة نسبتها للمؤلف، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: التعريف بالرسالة.

المسألة الثانية: صحه نسبة الرسالة للمؤلف.

المطلب الثاني: منهج التحقيق.

المبحث الثاني: النص المحقق.

الخاتمة

الفصل الأول: قسم الدراسة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: المعجزة بين أهل السنة، وأهل الكلام

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف أهل السنة من المعجزة.

والمطلب الثاني: موقف أهل الكلام من المعجزة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: موقف المعتزلة من المعجزة.

المسألة الثانية: موقف الأشاعرة من المعجزة.

المسألة الثالثة: موقف الماتريدية من المعجزة

المبحث الأول: التعريف المؤلف.

اسمه ونسبه:

هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا الحنفي الرومي، شهاب الدين، أصله تركي.

مولده ونشأته:

ولد سنة ٨٧٣هـ بمدينة طوقات، في شمال شرق تركيا.

ونشأ في أسرة ذات مكانة عالية، فقد كان جدّه من أمراء الدولة العثمانية، ووالد سليمان كان من قادة الجيش وشارك مع السلطان مُحَمَّد الفاتح في فتح القسطنطينية؛ ولذا فقد نشأ ابن كمال حياة مترفة، ومرفّهة ومنعمّة.

وبدأ بطلب العلم في شبابه، ليلاً ونهاراً، ثم التحق بالجيش وهو شاب، فكان لهذا أثر في تكوين شخصيته، من حرصٍ على الوقت، وتحمّلٍ للشدائد، والصبر على الصعوبات، ولكن كان ثمن ذلك انقطاعه عن العلم في هذه الفترة، حتى صار له موقف أيقض همته، وأعاد مساره للعلم؛ حتى أصبح من أهل العلم العارفين المتفنن في العلوم، قال في "الشقائق النعمانية": " أنه كان مع السلطان بايزيدخان في سفر وكان الوزير وقتئذ إبراهيم باشا ابن خليل باشا وكان وزيراً عظيم الشأن وكان في ذلك الزمان أميرٌ يقال له أحمد بك ابن أورنوس وكان عظيم الشأن جداً لا يتصدر عليه أحد من الأمراء. قال رحمه الله تعالى: وكنت واقفاً على قدمي قدام الوزير المزبور والأمير المذكور عنده جالس إذ جاء رجل من العلماء رث الهيئة دنيء اللباس فجلس فوق الأمير المذكور ولم يمنعه أحد عن ذلك فتحيرت في هذا فقلت: لبعض رفقائي من هذا الذي جلس فوق هذا الأمير فقال: هو رجل عالم مدرس بمدرسة فلبه، يقال له المولى لطفي قلت: كم وظيفته، قال: ثلاثون درهماً، قلت: فكيف يتصدر هذا الأمير ومنصبه هذا المقدار، قال رفيقي: إن العلماء معظمون لعلمهم ولو تأخر لم يرض بذلك الأمير ولا الوزير، قال

رحمه الله تعالى: فتفكرت في نفسي، فقلت: إني لا أبلغ مرتبة الأمير المسفور في الأمارة وإني لو اشتغلت بالعلم يمكن أن أبلغ رتبة العالم المذكور فنويت أن أشتغل بعد ذلك بالعلم الشريف، قال: فلما رجعنا من السفر وصلت إلى خدمة المولى المذكور وقد أعطي هو عند ذلك مدرسة دار الحديث بمدينة أدرنه وعين له كل يوم أربعون درهماً، قال: فقرأت عليه حواشي شرح المطالع وكان قد قرأ مباني العلوم في أوائل شبابه ثم قرأ على بعض العلماء منهم المولى القسطلاني والمولى خطيب زاده والمولى[(١)].

انظر رحمك الله كيف استفاد هذا العالم من موقف واحد، فقد نقله من صفوف العسكر إلى صفوف العلماء، حتى لو لم يكن بادئ تعلمه لله، ولكن غلبت عليه النية الخالصة حتى أصبح من علماء المسلمين ومفتي الدولة العثمانية. فرحمه الله رحمة واسعة وجميع علماء المسلمين.

ثناء العلماء عليه:

أثنى على العلامة أحمد بن سليمان بن كمال باشا، من ترجم له من المؤرخين والعلماء، وأجمعوا على سعة علمة وكثرة تصانيفه، وانكبابه على العلم في آخر حياته.

قال طاشكبري زاده[(٢)]: "من العلماء في عصره العالم العامل والفاضل الكامل المولى"[(٣)]

وقال نجم الدين الغزي[(٤)]: "العالم العلامة، الأوحد المحقق الفهامة"[(٥)].

---

(١) ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) هو: أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير، عصام الدين طاشكبري زاده: مؤرخ. تركي الأصل، مستعرب. ولد في بروسة، ونشأ في أنقرة، وتأدب وتفقه، وتنقل في البلاد التركية مدرّسا للفقه والحديث وعلوم العربية. وولي القضاء بالقسطنطينية. توفي سنة: ٩٦٨ هـ. ينظر: الأعلام: ٢٥٧/١، ومعجم المفسرين: ٢٧/١.

(٣) "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" ص٢٢٦.

(٤) هو: نجم الدين مُحَمَّد بن بدر الدين مُحَمَّد بن رضي الدين الغزي العامري الدمشقي الشافعي مسند الدنيا في عصره ومصره، الإمام المعمر الرحلة شيخ الإسلام ملحق الأحفاد بالأجداد المنفرد بعلو الإسناد. ينظر: فهرس الفهارس: ٦٦٩/٢، وخلاصة الأثر: ١٨٩/٤

(٥) "الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة" ١٠٨/١

وقال الزركلي[١]: "قاض من العلماء بالحديث ورجاله"[٢].

وقال عمر بن رضا كحالة[٣]: "عالم مشارك في كثير من العلوم"[٤].

وقال تقي الدين بن عبد القادر التميمي[٥]: "الإمام العالم، العلامة، الرحلة، الفهامة، أوحد أهل عصره، وجمال أهل مصره، من لم يخلف بعده مثله، ولم تر العيون من جمع كماله وفضله.

كان، رحمه الله تعالى، إماماً بارعاً، في التفسير، والفقه، والحديث، والنجو، والتصريف والمعاني، والبيان، والكلام، والمنطق، والأصول، وغير ذلك، بحيث إنه تفرد في إتقان كل علم من هذه العلوم، وقلما يوجد فن من الفنون إلا وله مصنف أو مصنفات"[٦].

وقال أحمد بن مُحَمَّد الأدنه[٧]: "المولى علامة الروم العالم الفاضل الكامل الكامل شمس الدين علمه وفضله معلوم ومشهور في الآفاق ومذكور في الشقائق، وكان بحراً زاخراً في العلوم قد صنف رسائل كثيرة أكثر من أن تحصى شائع ومتداول في أيدي العلماء"[٨]. وقد أثنا عليه علماء مصر لما دخلها مع السلطان سليم خان، وأقروا له بالفضل والعلم. فهذه النصوص

---

(١) هو: خير الدين محمود بن مُحَمَّد الزِرِكلي مؤرّخ، دبلوماسي، شاعر. صاحب كتاب "الأعلام" توفي سنة: ١٣٩٦هـ. ينظر: الأعلام ٢٦٧/٨، وتكملة معجم المؤلفين: ص ١٧٧.

(٢) ينظر: الأعلام ١٣٣/١.

(٣) هو: أحد أبرز أعلام دمشق، واحد من المؤرخين المسلمين الذين وضحوا مؤلفات عديدة ساهمت في توثيق وثبت العديد من جوانب التاريخ الإسلامي، وصاحب كتاب "معجم المؤلفين" توفي سنة: ١٤٠٨هـ. ينظر: تكملة معجم المؤلفين: ص ٣٩٧.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين ٢٣٨/١.

(٥) هو: تقي الدين بن عبد القادر التميمي، الغزي، المصري، الحنفي، عالم، أديب، تولى القضاء بالجيزة وتوابعها، صاحب كتاب "الطبقات السنية في تراجم الحنفية "، توفي بمصر سنة: ١٠١٠هـ. ينظر: معجم المؤلفين: ٩١/٣.

(٦) ينظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية ص١٠٦.

(٧) هو: أحمد بن مُحَمَّد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر، صاحب كتاب طبقات المفسرين، لم أقف له على ترجمة، ترجمة، ولعل هذا من إخلاصه، حاله حال البيقوني، رحم الله الجميع.

(٨) ينظر: طبقات المفسرين ص ٣٧٣.

تدل على منزلة هذا العالم العلمية ومكانته بين أقرانه من أهل العلم.

شيوخه:

من المعلوم أن من جملة الأسباب التي تُدرك مكانة ومنزلة الشخص العلمية، هي شيوخه ومن أخذ عنهم وتأثر بهم، ومن أشهر العلماء الذين أخذ عنهم :

١. لطف الله التوقاتي، الشهير بـ (ملا لطفي).

٢. المولى خطيب زاده .

٣. المولى مصلح الدين القسطلاني.

٤. المولى معروف زاده .

وهم من أشهر علماء عصره.

تلاميذه:

١. محيي الدين مُحَمَّد بن بير مُحَمَّد باشا الجمالي.

٢. سعد الله بن عيسى بن أمير خان، الشهير بسعدي جلبي.

٣. هداية الله ابن مولانا بار علي العجمي.

٤. المولى عبد الكريم الو يزوَي.

٥. محيي الدين مُحَمَّد بن عبد القادر اشتهر بـ (المعلول).

٦. أبو السعود العمادي.

وغيرهم كثير.

عقيدته ومذهبه:

كان من المشتهر والمتعارف عليه علمياً بين علماء الدولة العثمانية أنهم حنفيوا المذهب ماتريدي العقيدة، وقد صرح بذلك في رسالته "الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية".

عفا الله عنه وغفر له ولجميع علماء المسلمين.

مؤلفاته:

اشتهر ابن كمال باشا بكثرة التأليف والرسائل، بل عُد في صفوف السيوطي وابن طولون وغيرهما ممن اشتهر بكثرة التأليف، وله تأليف في عموم الفنون.

قال تقي الدين التميمي الغزي: "وكل مؤلفاته مقبولة، مرغوب فيها، متنافس في تحصيلها،

متفاخر بتملك الأكثر منها، وهي لذلك مستحقة، وبه جديرة. وكان رحمه الله تعالى، في كثرة التأليف، وسرعة التصنيف، ووسع الاطلاع، والإحاطة بكثير من العلوم، في الديار الرومية، نظيراً للحافظ جلال الدين السيوطي في الديار المصرية.

وعندي أن ابن كمال باشا أدق نظراً من السيوطي[١]، وأحسن فهماً، وأكثر تصرفاً؛ على أنهما كانا جمال ذلك العصر، وفخر ذلك الدهر، ولم يخلف أحدٌ منهما بعده مثله"[٢].

وقال طاشكبري زادة: "وصنف رسائل كثيرة في المباحث المهمة الغامضة وكان عدد رسائله قريبا من مائة رسالة"[٣].

وأكتفي بذكر بعضهاً مما هو مطبوع أو يحقق على حد علمي:

- رسالة في أبوي الرسول ﷺ.
- رسالة في الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية.
- رسالة في تصحيح لفظ الزنديق وتوضيح معناه الدقيق.
- مدح السعي وذم البطالة[٤].
- تفسير سورة الملك.
- تفسير القرآن العزيز، لم يكمله ووصل فيه إلى سورة الصافات.
- أربعون حديثاً وشرحها.
- طبقات المجتهدين.
- تحقيق معنى المعجزة[٥].
- بيان أسلوب الحكيم.
- في إعجاز القرآن[٦].

---

(١) هذا الكلام ليس على إطلاقه، بل السيوطي يفوقه في الجمع والتأليف، وما يخص علوم الحديث فالسيوطي يوفقه بمراحل ولا يجاريه ابن كمال باشا. رحمهما الله تعالى، وجميع علماء المسلمين.

(٢) ينظر: الطبقات السنية في التراجم الحنفية ص ١٠٧.

(٣) ينظر: الشقائق النعمانية ص٢٢٧.

(٤) طبع بتحقيق أبو البركات حق النبي السندي، وطبعت ضمن رسائل ابن كمال باشا، استانبول، ١٣١٦هـ .وأشتغل عليها الآن على مجموعة نسخ خطية أسأل الله التيسير والإعانة.

(٥) وهي رسالة صغيرة، أحققها حالياً على نسختين خطيتين، أسأل الله الإعانة والسداد.

(٦) يعمل على تحقيقها أحد مشايخنا الفضلاء.

- حد الخمر[١].
- رسالة في أن القرآن العظيم كلام الله القديم[٢].
- رسالة في الرد على الصوفية[٣].

وغيرها من الرسائل والتصانيف وعندي قليلاً منها وأعطيها لمن يتعهد بتحقيقها ونشرها، طلباً للفائدة والنفع للأمة.

وفاتـــه:

توفي رحمه الله تعالى سنة ٩٤٠هـ، وهو في منصب مفتى الدولة العثمانية، ولما بلغ موته مدينة دمشق صلوا عليه صلاة الغائب[٤].

---

(١) وهي هذه الرسالة التي أحققها.

(٢) وهي رسالة صغيره، يعمل عليها أحد الدكاترة الفضلاء في قسم العقيدة في جامعة الإمام يسر الله ذلك.

(٣) يعمل على تحقيقها أحد المشايخ يسر الله ذلك.

(٤) للازدياد ينظر ترجمته في: "شذرات الذهب" ٣٣٥/١، و"الشقائق النعمانية" ص٢٢٦، و"الكواكب السائرة" ١٠٨/٢، و"هداية العارفين" ١٤١/١، و"كشف الظنون" ص ٤٣٩- ٤٥٠- ١٤٨١، و"معجم المؤلفين" ٢٣٨/١، و"الطبقات السنية في تراجم الحنفية" ص١٠٦، و"الفوائد البهية" ص٢١-٢٢.

المبحث الثاني: المعجزة بين أهل السنة، وأهل الكلام

المطلب الأول: موقف أهل السنة من المعجزة.

مذهب أهل السنة والجماعة، من أسلم المذاهب وأصحها، وقد حفظوا عقيدة المسلمين من التحريف والخلل؛ لأنهم التزموا ما في الكتاب والسنة، وفق فهم سلف الأمة، فمن المصطلحات التي خالف فيها أهلُ الكلامِ أهلَ السنةِ والجماعة، مصطلح "المعجزة"، وإن كان كثيراً من علماء أهل السنة استعملوا هذه اللفظة، إلا أنهم يختلفون عن أهل الكلام في حقيقتة.

ولهم فيها جملة من العقائد:

الأولى: أن التعبير بالآيات، والبينات، والبراهين، والدلائل، هو الأولى من التعبير بالمعجزة والمعجزات، وذلك للأسباب التالية:-

أولاً: أن الحقائق الشرعية هي المقدمة، وهي الأسلم والأدق في التعبير؛ لأنها وردت في الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)]: " وهذه الألفاظ إذا سميت بها آيات الأنبياء، كانت أدل على المقصود من لفظ المعجزات، ولهذا لم يكن لفظ (المعجزات) موجودا في الكتاب والسنة وإنما فيه لفظ (الآية) و (البينة) و (البرهان)"[(٢)].

وقال أيضاً: "وليس في الكتاب والسنة تعليق الحكم بهذا الوصف، بل ولا ذكر خرق العادة، ولا لفظ المعجز، وإنّما فيه آيات وبراهين، وذلك يوجب اختصاصها بالأنبياء"[(٣)].

فمن الكتاب العزيز قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾[الشعراء:٨] وقوله: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾ [النمل:١٢]

---

(١) هو: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الإمام البحر المتفنن، شيخ الإسلام نصر الله به مذهب أهل السنة، نشأ في أسرة علم، فوالده وجده وإخوته ممن اشتهروا بالعلم، ونبغ في صغره، وله من التصانيف الشيء الكثير، منها النبوات، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ومنهاج السنة، ودرء تعارض العقل والنقل، وغيرها الكثير، توفي رحمه الله سنة: ٧٢٨هـ، وله ترجمة حافلة كتبها تلميذه العلامة ابن عبد الهادي في كتاب "العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية" من أنفس ما كتب في التراجم فراجعها، ففيها من الفوائد ما لا يستغني عنه طالب علم.

(٢) ينظر: الجواب الصحيح ٤١٢/٥.

(٣) ينظر: النبوات ٢١٥/١.

وقوله: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص:٣٢].

ثانياً: أن المعجزة قد لا تكون دالة على النبوة كما في الحال المشعوذين وغيرهم والسحرة(١).

الثانية: يرى أهل السنة أن "المعجزة" صفة من صفات الدلائل، لا المعني بحقيقة الدلالة.

الثالثة: ويرون أيضاً أن ما يقع للأنبياء من آيات، هي مختصة بهم، لا يشاركهم أحد فيها وهي من خصائص معجزاتهم، فلا يمكن لأحد معارضتها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وحقيقة الأمر أنّ ما يدل على النبوة هو آيةٌ على النبوة، وبرهانٌ عليها. فلا بُدّ أن يكون مختصاً بها، لا يكون مشتركاً بين الأنبياء وغيرهم؛ فإنّ الدليل هو مستلزمٌ لمدلوله، لا يجب أن يكون أعمّ وجوداً منه، بل إما أن يكون مساوياً له في العموم والخصوص، أو يكون أخصّ منه. وحينئذٍ فآية النبيّ لا تكون لغير الأنبياء. لكن إذا كانت معتادة لكلّ نبيّ، أو لكثيرٍ من الأنبياء، لم يقدح هذا فيها، فلا يضرّها أن تكون معتادة للأنبياء"(٢).

الرابعة: يرى أهل السنة أن النبوة تثبت بالمعجزة وغيرها من الدلائل، خلافاً لأهل الكلام الذين جعلوا الدليل القاطع هو المعجزة، ومنهم من زاد بعض الدلائل، ولكنهم يرون أنها لا تكون في القوة مثل المعجزة، وهي وإن كانت دليلاً صحيحاً على إثبات النبوة، إلا أن الأدلة غير محصورة بها.

فلذلك استدل على صدقه النجاشي رحمه الله فآمن به ولم يره حيث قال: "فإن هذا والذي جاء به موسى عليه السلام ليخرج من مشكاة واحدة"(٣)، وخديجة بن خويلد أم المؤمنين رضي الله عنها(٤) وورقة ابن نوفل(٥)، وأبو بكر رضي الله عنه، وكذلك هرقل في قصته مع أبي سفيان رضي الله عنه قبل إسلامه(٦).

---

(١) ينظر: شرح العقيدة السفارينية، للعلامة ابن عثيمين ١٠١/٢.

(٢) ينظر: النبوات ١/ ١٦٣، و١٨١.

(٣) إسناده حسن؛ لوجود محمد بن إسحاق، وهو صدوق يدلس، وقد صرح بالسماع.
أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٦٣/٣/ح١٧٤٠)، و(٣٧/ ١٧٠/ح٢٢٤٩٨).

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟، ٢٢/١، والإمام مسلم في صحيحه، في الإيمان ١/ ١٣٩-١٤٢.

(٥) أخرجه الإمام البخاري، ومسلم في صحيحيهما في نفس الكتاب السابقين ونفس الأرقام.

(٦) أخرجها الإمام البخاري في صحيحه في بدء الوحي، في باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ ١/ ٣١، وفي التفسير، باب باب: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...﴾، ٢١٤/٨، والإمام مسلم في

وقد قال حسان بن ثابت ﷺ[1]:

لو لم يكن فيه آيات مبينة .... كانت بديهته تأتيك بالخبر

فهؤلاء جميعاً فهموا صدق نبوة مُحَمَّد ﷺ، من دون أن يروا معجزة بعينها، وإنما بأدلة أخرى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وإيمان خديجة، وأبو بكر، وغيرهما من السابقين الأولين كان قبل انشقاق القمر، وقبل إخباره بالغيوب، وقبل تحديه بالقرآن، لكن كان بعد سماعهم القرآن الذي هو نفسه آية مستلزمة لصدقه، ونفس كلامه وإخباره بأني رسول الله مع ما يعرف من أحواله مستلزم لصدقه إلى غير ذلك من آيات الصدق، وبراهينه.

بل خديجة قالت له: كلا، والله لا يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق فكانت عارفة بأحواله التي تستلزم نفي كذبه وفجوره وتلاعب الشيطان به.

وأبو بكر كان من أعقل الناس، وأخيرهم، وكان معظما في قريش لعلمه، وإحسانه، وعقله فلما تبين له حاله علم علماً ضرورياً أنه نبي صادق، وكان أكمل أهل الأرض يقيناً وعلماً وحالاً، وكذلك هرقل ملك النصارى لما أرسل إليه النبي ﷺ يدعوه إلى الإسلام سأل عن عشرة خصال كما في الصحيحين عن ابن عباس قال: حدثني أبو سفيان بن حرب من فيه إلى في قال: انطلقت في المدة التي كانت بيني وبين رسول الله ﷺ قال: فبينا أنا بالشام إذ جيء بكتاب من رسول الله ﷺ إلى هرقل قال: وكان دحية الكلبي جاء به فدفعه إلى عظيم بصرى فدفعه عظيم بصرى إلى هرقل فقال هرقل:

هل هنا أحد من قوم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ قالوا: نعم ...."[2].

إلى أخر الحديث، ولم تكن هناك معجزة بينة ظاهر تجعل هرقل يفهم أنه نبي، وإنما استدل على نبوته من حاله وحال أصحابه.

صحيحه، في الجهاد والسير ١٣٩٣/٣.

(١) موجود في ديوان حسان ﷺ ٤٨٢/١، ونقلها ابن تيمية عنه ، شرح العقيدة الأصفهانية ص ٧٨، وحكاها الحافظ ابن حجر عن عبد الله بن رواحة ﷺ. الإصابة في تمييز الصحابة ٨٦/٤، ولاضير، والله أعلم.

(٢) ينظر: الجواب الصحيح ٥١٨/٦.

الخامسة: ويرون أن خرق العادة، وعدم المعارض من صفات المعجزة، وليس من حدودها قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " فمجرد العلم بهذه الآيات يوجب علماً ضرورياً بأن الله جعلها آية لصدق هذا الذي استدل بها، وذلك يستلزم أنها خارقة للعادة، وأنه لا يمكن معارضتها، فهذا من جملة صفاتها، لا أن هذا وحده كاف فيها"(١).

السادسة: يؤمن أهل السنة بكرامات الأولياء، وهي من خوارق العادات، ولكنها دون آيات الأنبياء، فهم فيها وسط بين من أنكرها كالمعتزلة، ومن غلا فيها كغلات الصوفية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولكن لا يلزم من هذا أن تكون المعجزة والكرامة متساويتين في الحدّ والحقيقة؛ فآيات الله لا يُحاط بها علماً، كما أنه – جلّ وعلا – لا يُحيطون به علماً إلا بما شاء سبحانه وتعالى"(٢).

ويرون أنها من دلائل نبوة مُحَمَّد ﷺ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فكرامات الصالحين هي مستلزمة لصدقهم في قولهم: إن مُحَمَّداً رسولٌ، ولثبوت نبوته. فهي من جملة آيات الأنبياء"(٣).

وقال الحافظ ابن كثير(٤): "ذكر غير واحد من العلماء أن كرامات الأولياء معجزات للأنبياء؛ لأن الولي إنما نال ذلك ببركة متابعته لنبيه وثواب إيمانه" (٥).

---

(١) ينظر: النبوات ٢/٧٧٦.

(٢) المصدر السابق ١/٤٠.

(٣) المصدر السابق ٢/٨٢٣

(٤) هو: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، الإمام المحدث الحافظ المفسر المؤرخ، صاحب تصانيف مفيدة، منها البداية والنهاية، وتفسير القرآن العظيم، وغيرها، توفي سنة: ٧٧٤هـ. ينظر: ذيل طبقات الحفاظ ص ٢٣٨.

(٥) ينظر: البداية النهاية ٦/٢٨٩.

المطلب الثاني: موقف أهل الكلام من المعجزة، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: موقف المعتزلة من المعجزة.

يرى المعتزلة[١] أن العادات لا تنخرق إلى لنبي، وهي الطريق الوحيد لإثبات النبوة، فإن الله عدل، ومن عدله أنه لا يأتي بالقبيح، ولا يفعله، وعليه يستحيل أن يظهر الله المعجزات على أيد الكذابين، وبناءً على هذا نفوا جميع خوارق العادات من غير الأنبياء، كالكرامات، والسحر، والكهانة.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي[٢]: "إن العادة لا تخرق إلا عند إرسال الرسل، ولا تخرق لغير هذا الوجه؛ لأن خرقها لغير هذا الوجه يكون بمنزلة العبث"[٣].

وقال ابن حزم[٤]: ".. وأن المعجزات لا يأتي بها أحد إلا الأنبياء عليهم السلام.."[٥].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهؤلاء إنما أوقعهم في هذه المناقضات أن القدرية يجعلون لربهم شريعة بالقياس على خلقه، ويقولون: لا يجوز أن يفعل كذا، ولا أن يفعل كذا؛ كقولهم: لا يجوز أن يضل هذا، فإنا لو جوزنا عليه الإضلال لجاز أن يظهر المعجزات على أيدي الكذابين؛ فإن غاية ذلك أنه إضلال، وإذا جاز ذلك لم يبق دليل على صدق الأنبياء، ولم يفرق بين الصادق والكاذب"[٦].

---

(١) المعتزلة: هي فرقة من فرق الإسلام التي انحرفت عن طريقة السلف، وينسبون إلى واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، فقال: اعتزلنا واصل، فسموا بذلك، وقد جمعت بين جملة من العقائد المنحرفة، وبنوا معتقداتهم على خمسة أصول هي:(فالتوحيد عندهم مقتض لنفي الصفات ، والعدل يعني نفي القدر، والمنزلة بين المنزلتين فيه نفي وصف الايمان عن عصاة اهل القبلة وانفاذ الوعيد فيه تخليد عصاة الموحدين في النار، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيه وجوب الخروج على ائمة الجور). ينظر: أصول المعتزلة الخمسة وموقف أهل السنة منها.

(٢) هو: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل الهمذاني، شيخ المعتزلة، من كبار المتكلمين، من علماء الشافعية، ولي قضاء القضاة بالري، وتصانيفه كثيرة، ابتلي بآراء خالف فيها مذهب السلف، وتأثر به كثير في آرائه ومعتقداته، توفي سنة ٤١٥هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٢٤٤.

(٣) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل ١٥/١٨٩

(٤) هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي، الإمام ذو الفنون والمعارف الفقيه الحافظ، المتكلم، الأديب، الوزير، الظاهري، من أشهر كتبه المحلى، توفي سنة: ٣٨٤هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٥/ ١٦٦.

(٥) ينظر: المحلى ١/٣٦.

(٦) ينظر: النبوات ١/٥٥٠.

وقال أيضاً: "وهؤلاء جعلوا مسمى المعجزة وخرق العادة، هو: الحد المطابق لها طرداً وعكساً"[1].

(١) المصدر السابق ٨٢٩/٢

المسألة الثانية: موقف الأشاعرة من المعجزة.

يرى الأشاعرة[١] أن المعجزة، أمر خارق للعادة مقترن بدعوى النبوة، وسالم من المعارض ويرون أن جنس الخارق ليس هو المعجز، بل المعجز إذا اقترن بدعوى النبوة، وسلم من المعارض، فجعلوا دعوى النبوة جزء من المعجزة، وعدم المعارض هو الفراق بين كرامات الأولياء وأحوال السحرة.

ويثبتون كرامات الأولياء ويرون أنه لا فرق بينها وبين المعجزة، ووغيرها من الخوارق، إلا باقتران التحدي.

يقول الإمام الجويني[٢]: "صار بعض أصحابنا إلى أن ما وقع معجزة لنبي لا يجوز وقوعه كرامة لولي؛ فيمتنع عند هؤلاء أن ينفلق البحر، وتنقلب العصا ثعباناً، ويحيي الموتى كرامة لولي إلى غير ذلك من آيات الأنبياء. وهذه الطريقة غير سديدة أيضاً. والمرضي عندنا: تجويز جملة خوارق العوائد في معارض الكرامات".[٣]

وقال: "فإن قيل: فما الفرق بين الكرامة والمعجزة؟ قلنا: لا يفترقان في جواز العقل، إلا بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة"[٤].

وقال القاضي الباقلاني[٥]: "ولذلك أيضا أجزنا فعل أمثالها -أي المعجزات- ، وما هو من

---

(١) الأشاعرة فرقة من فرق المسلمين ، ينسبون إلى أبي الحسن الأشعري ، التوحيد عندهم يشمل ثلاثة أمور هي: -أن الله واحد في ذاته لا قسيم له، أن الله واحد في صفاته لا شبيه له، أن الله واحد في أفعاله لا شريك له، وهم مرجئة في ابواب الإيمان، جبرية في أفعال العباد، اخترعوا عقائد جديدة لم يعرفها السلف، مثل الكسب، والعادة، ونكار السببية، والجوهر الفرد، وغير ذلك. ينظر: الأشاعرة في ميزان أهل السنة.

(٢) هو: أبو المعالي عبد الملك ابن الإمام أبي مُحَمَّد عبد الله بن يوسف الجويني، الإمام، شيخ الشافعية، إمام الحرمين، اشتغل بعلم الكلام حتى وصل إلى الاعتزال، ثم جع، وهو من منظري الأشاعرة، ويقال أنه تاب من ذلك ورجع إلى مذهب السلف. قال: لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام. غفر الله ورحمه، توفي سنة: ٤٧٨هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٥/٤٤٣.

(٣) ينظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص١٧.

(٤) المصدر السابق ص ٣١٧-٣١٨.

(٥) هو: مُحَمَّد بن الطيب بن مُحَمَّد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني، العالمة الأصولي، أحد المتكلمين، يعد من أئمة الأشاعرة، بل يعده البعض هم اعظمهم بعد أبي الحسن الأشعري، ابتلي بعلم الكلام، وزل فيه، يقال أنه صنف سبعين ألف ورقة، فرحمه الله وعفا عنه، توفي سنة: ٤٠٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٠.

جنس كثير منها، على أيدي الأولياء والصالحين، على وجه الكرامة لهم"[١].

وأصل الخطأ عندهم يعود لنفيهم السببية[٢]!، وجعلوا الله ﷻ هو الفاعل المطلق، إذ هو المُحْدِث لجميع الحوادث؛ وعليه فلا مجال عندهم لقانون السببية، فلذلك خوارق العادات من فعل الله، فلزم عليه أن تكون خوارق العادات جميعها ممكناً لكل أحد، فما يقع منها للأنبياء ممكن أن يقع للأولياء وغيرهم!، والحجة، أنها جميعاً من فعل الله ﷻ، فالموجودات عبارة عن أجزاء متفرقة، ومنفصلة عن بعضها البعض، ولا تتصل اتصال العلة بالمعلول، فالأجناس كلها لا تتفاوت في طباعها الذاتية؛ لأنها من جنس واحد.

والحامل لهم على إنكار السببية؛ هو زعمهم أن هذا من توحيد الله ﷻ، وأن من أثبت السببية فقد جعل مع الله شريكاً بحد زعمهم!، فلهذا كان إنكار السنن الكونية، وخصائص الأشياء؛ الأثر البالغ في موقفهم من المعجزة، ومن لوازم هذه الفلسفة عندهم القول بالجبر، وأن الله هو الخالق لأفعال العباد، وما يلحق ذلك من الأسماء والصفات، وغيرها.

يقول الإمام الغزالي[٣]: "الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وما يعتقد مسبباً ليس ضرورياً عندنا، بل كل شيئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا، ولا إثبات أحدهما متضمن لإثبات الآخر ولا نفيه متضمن لنفي الآخر، فليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر، مثل الري والشرب والشبع والأكل والاحتراق ولقاء النار والنور وطلوع الشمس والموت وجز الرقبة والشفاء وشرب الدواء وإسهال البطن واستعمال المسهل وهلم جرا إلى كل المشاهدات من المقترنات في الطب والنجوم والصناعات والحرف، وإن اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه يخلقها على التساوق لا لكونه ضرورياً في نفسه غير قابل للفرق بل في المقدور خلق الشبع دون الأكل وخلق الموت دون جز الرقبة وإدامة الحيوة مع جز

---

(١) ينظر: البيان ص ٤٨.

(٢) الأشاعرة ينفون أن يكون هناك علاقة بين الموجودات، من جهة السببية، والتأثير، فهم ينفون خصائص الأشياء، فعندهم الخالق هو الله ﷻ.

(٣) هو: أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي، الإمام، المتصوف، صاحب التصانيف، قال عنه الذهبي: صاحب الذكاء المفرط، اشتغل بعلم الكلام متأثراً بشيخه إمام الحرمين الجويني؛ مما صرفه عن منهج السلف ومسلكهم، وأحرقت كتبه في المغرب بسبب بعض آرائه، وما ينفع الذكاء إن لم يدل صاحبه على الحق!، توفي رحمه الله: ٥٠٥هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٢.

الرقبة وهلم جرا"[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ليس في الوجود شيء يكون سبباً لشيء أصلاً، ولا شيء جعل لأجل شيء، ولا يكون شيء بشيء. فالشبع عندهم لا يكون بالأكل، ولا العلم الحاصل في القلب بالدليل، ولا ما يحصل للمتوكل من الرزق والنصر له سبب أصلاً: لا في نفسه، ولا في نفس الأمر، ولا الطاعات عندهم سبب للثواب، ولا المعاصي سبب للعقاب، فليس للنجاة وسيلة، بل محض الإرادة الواحدة يصدر عنها كل حادث، ويصدر مع الآخر مقترناً به اقتراناً عادياً، لا أن أحدهما معلق بالآخر، أو سبب له، أو حكمة له، ولكن لأجل ما جرت به العادة من اقتران أحدهما بالآخرر يجعل أحدهما أمارة وعلماً، ودليلاً على الآخر، بمعنى أنه إذا وجد أحد المقترنين عادة كان الآخر موجوداً معه، وليس العلم الحاصل في القلب حاصلاً بهذا الدليل، بل هذا أيضاً من جملة الاقترانات العادية"[2].

فلذلك جاء مذهب أهل السنة وسط، بين من غلا في الأسباب حتى أنكر خلق الله لأفعال العباد، وبين من جعل العبد هو من يخلق فعله. فجعل أهل السنة للعبد إرادة فعل، ولله إرادة، وإرادة العبد لا تخرج عن إرادة الله الكونية، ومشيئته.

---

(١) ينظر: تهافت الفلاسفة ١/٢٣٧.

(٢) ينظر: منهاج السنة ٥/٣٦٥.

المسألة الثالثة: موقف الماتريدية من المعجزة

المعجزة عند الماتريدية[1] هي: "أمر خارق للعادة، يظهر على يد النبي في دار التكليف مقروناً بالتحدي، مع عدم المعارضة بالمثل"، موافقين بذلك تعريف أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة.

وللمعجزة عندهم سبعة شروط هي:

الأول: أن يكون فعل الله تعالى.

الثاني: أن يكون خارقاً للعادة.

الثالث: أن يتعذر معارضته.

الرابع: أن يكون مقروناً بالتحدي.

الخامس: أن يكون موافقاً للدعوى.

السادس: أن لا يكون ما ادعاه وأظهره مكذّباً له؟

السابع: أن لا تكون المعجزة متقدمة على الدعوى، بل مقارنة لها أو متأخرة عنها بزمان يسير يعتاد مثلها[2].

قال أبو منصور الماتريدي[3]: "ثم الأصل عندنا في إعلام الرسل وجهان: أحدهما: ظهور أحوالهم على جهة يدفع العقول عنهم الريبة، وتأبى فيهم توهم الظنة، بما صحبوهم في الصغر والكبر، فوجدوهم طاهرين أصفياء أتقياء، بين أظهر قوم ما احتمل التسوية بينهم على ذلك، ولا تربيتهم تبلغ ذلك، على ظهور أحوالهم لهم، وكونهم بينهم في القرار والانتشار، فيعلم بإحاطة أن ذلك حفظ من يعلم أنه يقيمهم مقاماً شريفاً، ويجعلهم أمناء على الغيوب والأسرار، وهذا مما يميل إلى قبوله الطبيعة ويستحسن جميع أمورهم العقل، فيكون الراد عليه يرد بعد المعرفة رد

---

(١) الماتريدية: هي فرقة من فرق المسلمين، تنتسب إلى أبي منصور الماتريدي، وهي من فرق أهل الكلام المعتزلة والأشاعرة، واصولها قريبة من أصول الأشاعرة، والرابط بينهما أنهما انبثقا من الكلابية، فكان وجه التشابه بينهما كبير. ينظر: الماتريدية دراسة وتقويم.

(٢) ينظر: جمع الفرائد بإنارة شرح العقائد ص ٢٩٨.

(٣) هو: أبو منصور مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن محدود الماتريدي، الإمام، شيخ الفرقة الماتريدية، من كبار علماء الأحناف، من مشاهير المتكلمين، ويقال أن أول من سمى علم الكلام توحيداً، توفي سنة: ٣٠٣هـ. ينظر: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ١٣٠/٢.

تعنت له، إما لإلف وعادة على خلاف ذلك، أو لشرف ونباهة في العاجل، أو لمطامع ومنال، وإلا فما من قلب إلا ويميل إلى من دون هذا رتبته ومحله، ولا قوة إلا بالله.

والثاني: مجيء الآيات الخارجة عن طبائع أهل البصر في ذلك النوع، الممتنعة عن أن يطمع في مثلها، أو يبلغ بكنهها التعلم، مع ما لو احتمل أن يبلغ أحد ذلك بالتعلم والاجتهاد، فإن الرسل بما نشأوا لا في ذلك، وربوا لا به، يظهر أنهم استفادوه بالله، أكرمهم بذلك، لما يجعلهم أمناء على وحيه(١).

وقال سعد الدين التفتازاني(٢): " وقد يستدل أرباب البصائر على نبوته بوجهين:

أحدهما: ما تواتر من أحواله قبل النبوة، وحال الدعوة، وبعد تمامها، وأخلاقه العظيمة وأحكامه الحكيمة، وإقدامه حيث تحجم الأبطال، ووثوقه بعصمة الله تعالى في جميع الأحوال، وثباته على حاله لدى الأهوال...

وثانيهما: أنه ادعى ذلك الأمر العظيم بين أظهر قوم لا كتاب لهم، ولا حكمة معهم وبين لهم الكتاب والحكمة، وعلمهم الأحكام والشرائع، وأتم مكارم الأخلاق، وأكمل كثيراً من الناس في الفضائل العلمية والعملية، ونور العالم بالإيمان والعلم الصالح، وأظهر الله دينه على الدين كله كما وعده، ولا معنى للنبوة والرسالة سوى ذلك"(٣).

مما سبق يتبين أن الماتريدي وهو إمام المذهب، يرى أن النبوة تثبت بطريقين، وهو بهذا يوافق أهل السنة فيما ذكر، ويزيد عليه أهل السنة بطرق أخرى.

ولكن خالفه جمهور الماتريدية فاقتصروا على الطريق الثاني وعدوه هو الطريق الوحيد على إثبات النبوة.

وهم يثبتون كرامات الأولياء، الأشاعرة، ولا ينكرونها كالمعتزلة.

وقال ملا علي قاري(٤): "والكرامات للأولياء حق أي: ثابت بالكتاب والسنة ولا عبرة

---

(١) ينظر: كتاب التوحيد ص١٨٨-١٨٩ و ٢٠٢-٢١٠ .

(٢) هو: مَسْعُود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني الهروي، الأصولي النحوي، المتكلم، اشتغل بعلم الكلام والمنطق، فَصُرف عن مذهب السلف، صنف، وألف رحمه الله. توفي سنة: ٧٩١هـ. ينظر: شذرات الذهب ٣١٨/٦.

(٣) ينظر: شرح العقائد ص ٣٠٢/٣٠٣ .

(٤) هو: علي بن سلطان بن مُحَمَّد نور الدين الهروي، الحنفي، القاري، العلامة المحدث، أشتهر بالتصنيف، تأثر بعلم الكلام

بمخالفة المعتزلة وأهل البدعة في إنكار الكرامة والفرق بينهما أن المعجزة أمر خارق للعادة كإحياء الميت وإعدام جبل على وفق التحدي وهو دعوى الرسالة والكرامة خارق للعادة إلا أنها غير مقرونة بالتحدي وهي كرامة للولي وعلامة لصدق النبي فإن كرامة التابع كرامة المتبوع ..." ثم قال: "كل ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي لا فارق بينهما إلا التحدي ...

والحاصل أن الأمر الخارق للعادة هو بالنسبة إلى النبي معجزة سواء ظهر من قبله أو من قبل أمته لدلالته على صدق نبوته وحقية رسالته فبهذا الاعتبار جعل معجزة له وإلا فحقيقة المعجزة أن تكون مقارنة للتحدي على يد المدعي وبالنسبة إلى الولي كرامة"[1].

وهم يتفقون مع الأشاعرة في أكثر الأصول؛ وذلك مرجعه، لكونهما خرجا من رحم الكُلابِيَّة[2]. والله أعلم.

شانه شأن كثير من العلماء، توفي سنة: ١٠١٤هـ. ينظر: البدر الطالع ١/٤٤٥.

(١) ينظر: شرح كتاب الفقه الأكبر ص ١١٣-١١٤.

(٢) وهم أتباع عبد الله بن سعد بن كلاب القطان، توفي سنة: ٢٤٣هـ، وهي فرقة من فرق المسلمين، وخالفوا مذهب السلف في مسائل منها أنهم يثبتون الصفات العقلية، ويؤوّلون الصفات الخبرية كالوجه واليد والاستواء، وغيرها من العقائد الباطلة. ينظر: آراء الكلابية العقدية، وأثرها في الأشعرية.

الرد على أهل الكلام في موقفهم من المعجزة:

❖ تعريف المعجزة عن أهل الكلام.

بادئ ذي بدء، في الرد على أهل الكلام، أن أبين تعريف المعجزة عنهم، فالمعجزة عندهم في التعريف متقارب، وهي: "أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي، يظهر على يد نبي، سالم من المعارض"، فلذلك لهم في التعريف ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون خارقاً للعادة.

الثاني: أن يكون مقروناً بالتحدي.

الثالث: أن يسلم من المعارض.

مناقشة هذا التعريف:

أولاً: استعمال المصطلحات الشرعية، التي وردت في الكتاب والسنة، أولى وأدق في التعبير من المصطلحات الحادثة، والحقائق الشرعية هي المقدمة على بقية الحقائق، فلذلك مصطلح "المعجزة" من الأمور المحدثة، ولم يكن سلف الأمة يستعملونه، وليس غائباً عنهم، أن آيات الأنبياء من أوصافها التعجيز، مع ذلك سموها آية، وبرهان، وغير ذلك من التسميات التي وردت في الكتاب والسنة.

ثانياً: قولهم "خارق للعادة"، يناقش هذا من وجوه:

الوجه الأول: هذا وصف كاشف، فليس له عموم لا طرداً ولا عكساً[1].

الوجه الثاني: أنه لا يمكن ضبطه، وهو غير دقيق في ضبط المعجزة، فما يقع من السحرة مثلاً معتاد عندهم، ولكنه غير خارق للعادة عند غيرهم، وكذلك الكهانة، وقل هذا حتى في علم النجوم والطب وغير ذلك مما هو معتاد عند أصحابه، وخارق للعادة عند غيرهم.

وإن أرادوا أنه لا يوجد لها نظير، فهذا باطل، فإن آيات الأنبياء بعضها نظير بعض، وإن وجد تفرد بعضهم بآيات لا توجد عند غيرهم كالقرآن، والناقة، وغير ذلك، فلا يلزم أن يكون هذا في بقية الآيات[2].

وهذا الشرط أوقع فريقين في الخلل؛ لكونهم جعلوا خوارق العادات من جنس واحد.

---

(١) ينظر: الاعجاز العلمي في السنة النبوية تعريفه وقواعده لشيخنا أ.د. مُحَمَّد بازمول ص:٨.

(٢) ينظر: النبوات ١/١٧٠-١٧١. بتصرف.

فالمعتزلة، بناءً على هذا أنكروا أن تقع خوارق العادات من غير الأنبياء، وخالفوا فيها الواقع المشاهد. وهم يرون أن الخارق حد للمعجزة، وليس شرطاً.

والأشاعرة، جعلوا الخوارق ممكنة من غير الأنبياء الكهان والسحرة، والأولياء وهي من جنس واحد، ولا يمكن التفريق بينها إلا بالتحديث، ودعوى النبوة. وهذا القيد ممكن من كل أحد، كما سيمر معنا بحول الله، وهم يرون أن الخارق ليس شرطاً في المعجزة ولا حداً لها.

والحق أنها شرط في المعجزة، وليس حداً لها[1]. وأيضاً خوارق العادات التي تصدر من الأنبياء لا يستطيعها أحد من الخلق مطلقاً؛ لأنه من الله عز وجل تأييداً له وتصديقاً لنبوته، ولو قدر عليه غيره لاختلط الأمر على الناس، وعدمت الفائدة منها.

ثالثاً: قولهم: " مقروناً بالتحدي" يرد على هذا من وجوه:

الوجه الأول: أن هذا القيد ليس موجوداً في آيات الأنبياء، فكثير من الآيات التي جرت على أيديهم، ليست من قبيل التحدي، فكيف يجعل قيداً مع أن أكثر الآيات الخارقة للعادة لم تقترن بالتحدي، وهي الأكثر[2].

الوجه الثاني: وهم بذلك يخرجون جملة من الآيات الدالة على صدق نبوة النبي صلى الله عليه وسلم مما هو في الكتاب والسنة.

الوجه الثالث: أن هذا القيد لا يتناسب مع آيات النبي ﷺ، سوى القرآن الكريم؛ لأنه هو الذي تُحدي به!.

الوجه الرابع: أن معظم الآيات التي وقعت للنبي ﷺ كانت في بحضرة أهل اليقين من المؤمنين، فماهو الداعي للتحدي؟!.

الوجه الخامس: أن الله سمى المعجزات آيات ولم يذكر التحدي الذي جعلوه قيداً، وحاكماً عليها، ولم يذكر إجماعاً على هذا، وشيء من قول الصحابة رضي الله عنهم[3].

الوجه السادس: أنه وقع كرامات للصحابة، من باب التحدي، كشرب خالد بن الوليد للسم؛ فكان هذا القيد منخرماً بهذا، وما سبق ذكره.

---

(١) ينظر: النبوات ٢/٧٥١. بتصرف.

(٢) ينظر: الاعجاز العلمي في السنة النبوية تعريفه وقواعده لشيخنا أ.د. مُحَمَّد بن عمر بازمول ص:٨.

(٣) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/٥.

ومنهم من أضاف " أن يكون مقروناً بدعوى النبوة" وهذا القيد أيضاً باطل من وجوه:

الوجه الأول: أن مناقض لمنهج الاستدلال، فكيف يكون الدليل هو المدلول، فكيف يكون ذلك دليلاً وهو يحتاج أن يستدل له.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "دعوى النبوة هو الذي تقام عليه البينة، والذي تقام عليه الحجة ليس هو جزء اً من الحجة"(١).

الوجه الثاني: أن هذا الشراط يخالف ما كان عليه الأنبياء، فإبراهيم عليه السلام ألقي في النار، وكان ذلك بعد نبوته، ودعوته لقومه بزمن طويل.

رابعاً: قولهم: "سالم من المعارض"، هذا القيد أيضاً غير منضبط ويخالفه الواقع، من وجوه:

الوجه الأول: فمن المتعذر أن يحيطوا بكل الناس حتى يعلموا عدم وجود المعارضة، فضلاً عن الجن، فعلم بذلك استحالة ضبط هذا القيد؛ وعليه بطل الاعتماد عليه، وإن كان هذا صحيح من حيث المبدأ، فمعجزات الأنبياء ليس لها معارض؛ لأنها من خصائصهم، لا لكوننا لم نجد من عارضها، ففي تصديقنا لآيات الأنبياء، لا حاجة لهذا القيد لحتميته مع وجود المعجزة من الأنبياء.

الوجه الثاني: أن في خوارق العادات عُلم معارضته، وهذا مشاهد في الواقع.

الوجه الثالث: أن مسيلمة، والأسود العنسي، لم يكن هناك من عارضهما، مع أنهما ادعيا النبوة، وتحديا غيرهما، ولم يوجد من عارضهما، مع ذلك لم يقل أحد من الصحابة، وغيرهم أنه قد جاء بشرائط المعجزة التي تدل على صدق نبوته(٢).

خامساً: أن القيود التي وضعوها لا يمكن بها تمييز الفرق بين النبي وغيره من السحرة والكهان، وأنه على فرض القول بها، لا وجود لها إلا مع التسليم بأنه رسول، فلا وجود لها مع التكذيب(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأشاعرة:" ولهذا يقيم أكابر فضلائهم مدة يطلبون

---

(١) ينظر: النبوات ١/٥٤٢.

(٢) المصدر السابق٢/٧٧٤. بتصرف.

(٣) المصدر السابق ١/٣٢. بتصرف.

الفرق بين المعجزات والسحر، فلا يجدون فرقاً، إذ لا فرق عندهم في نفس الأمر"[١].

المعتزلة، يرون أن المعجزة لا تكون إلا لنبي، ولا يمكن أن تكون على يدل غيرهم من الأولياء والكهان، فمن ادعى النبوة من السحرة يمتنع أن يخلق الله على يديه المعجزة، وإلا كان ذلك تصديقاً له، وهذا محل على الله، فلذلك أنكروا الكرامات، والسحر وتأثيره، وفي هذا الكلام من الباطل، ما ينكره الواقع، ففي كثير من صور خوارق العادات معلومة مشهودة، وقد شاهدها خلق كثير لم يشهدوا معجزات الأنبياء، فكيف يكذبون بما شاهدوه، وهو عندهم من اليقين الذي لا يزول بالشك والظن، فكيف يقنع المعتزلة هؤلاء، بمجرد قولهم هذه ليست من خوارق العادات!، وإنما هي عجائب –كما يعبرون عنها-. وهذا يدل على تهافت هذا القول؛ لمخالفته الواقع، وعدم قدرتهم على إقناع أجهل الناس ممن شاهد هذه الخوارق من غير الأنبياء.

ولا شك أنهم أهانوا الأنبياء بهذا القيوم التي تحكموا فيها بما ميزهم الله به عن غيرهم من الخلق، قصدوا ذلك أم لم يقصدوه.

وفي الختام ليس المراد من هذا النقد الموجه لمصطلح المعجزة، هو اسقاطه بالكلية، فهو موجود في كلام أهل العلم المتأخرين منهم، وتناقله الجيل بعد الجيل، ولكن المقصد ضبطه ووضعه في مكانه الصحيح، وبيان الخلل الذي فيه، مع تنبيه طالب العلم إلى أن هذا المصطلح الوارد في كلام بعض أهل العلم يراد به ما تم انتقاده، ولو أريد به أنه صفة من صفاة الآيات والبراهين، فلا بأس، والله أعلم.

وقد اجتهد بعض المعاصرين في وضع تعريف للمعجزة وهو : "آية النبي المختصة به الخارقة للعادة، التي لا يقدر الخلق على الإتيان بمثلها، الدالة على صدق النبي تارة، وعلى غيره ذلك تارة"[٢].

---

(١) المصدر السابق ١/٣٢.

(٢) ينظر: الإعجاز العلمي إلى أين ص١٦.

❖ طرق إثبات النبوة عند أهل الكلام والرد عليهم:

يرى عامة أهل الكلام أن الطريق الوحيد لإثبات النبوة هي "المعجزة"، ويرون الحصر بذلك، إلا أنهم اضطربوا ولم يأتوا بما يقطع الشك باليقين في إثبات صدق النبي، وهذا لا شك أنه جناية على مقام النبوة الذي هو من أشرف المقامات.

قال القاضي عبد الجبار: "فإن قيل ما دليلكم على نبوة مُحَمَّد ﷺ؟ قيل له: الدليل على نبوته أنه قد ادعى النبوة وظهر عليه المعجز عقيب دعواه، وقد بينا أن المعجز يدل على صدق ما ظهر عليه"(١).

وقال إمام الحرمين: "فصل: لا دليل على صدق النبي غير المعجزة. فإن قيل: هل في المقدور نصب دليل على صدق النبي غير المعجزة؟ قلنا: ذلك غير ممكن"(٢).

وقال سعد الدين التفتازاني: "طريق إثبات النبوة على الإطلاق على المنكرين هو المعجزة لا غير"(٣).

تبين من هذا أنهم يرون حصر إثبات النبوة بالمعجزة فقط.

يقول ابن أبي العز(٤): "والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر، تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقد روي ذلك بطرق مضطربة، والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر، ونحو ذلك.

ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح، لكن الدليل غير محصور في المعجزات، فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين. بل قرائن أحوالهما تعرب عنهما، وتعرف بهما ، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة؟"(٥).

---

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص٥٦٩.

(٢) ينظر: الإرشاد ص ٣٣١.

(٣) ينظر: شرح العقائد ص٣٢١.

(٤) هو: صدر الدين مُحَمَّد بن علاء الدين عليّ بن مُحَمَّد ابن أبي العز الحنفي، الصالحي الدمشقي، الإمام العلامة شارح الطحاوية، توفي سنة: ٧٩٢هـ. ينظر: شذرات الذهب ٥٥٧/٨.

(٥) ينظر: شرح الطحاوية ١٠٩/١.

ولقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ست طرق كبرى للقطع بنبوة مُحَمَّد ﷺ، وهي: (التواتر العام، والتواتر الخاص، والتواتر المعنوي، وحضور الخلق الكثير للآية وتصديقها، تواتر أنواع من آيات النبوة عند كل صنف من العلماء، تصنيف العلماء في آيات النبوة) ثم ذكر تفصيلاً لكل طريق، يطول ذكرها، فمن أراد الاستزادة فليرجع إليها[١].

وقال أيضاً: "وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول وقبل مولده، وبعد مماته، ولا تختص بحياته، فضلاً عن أن تختص بحال دعوى النبوة، أو حال التحدي، كما ظنه بعض أهل الكلام"[٢].

فالآيات التي يعطيها الله الأنبياء في العلم والقدرة، كثيرة ذكرت بعضها فيما سبق، ومن جملة ما ينقض هذا الاعتقاد، ما جاء من البشارات بالنبي ﷺ، في الكتب السابقة، فهذا لا يخلو من أمرين:

الأول: أن يثبتوا ذلك، وهذا يستلزم منه نقض أصلهم في حصر دلالة المعجزة على النبوة.

الثاني: أن ينكروها، وهم بذلك قد عرضوا أنفسهم لتكذيب الأبياء[٣]. والله أعلم.

وأيضاً أن صدق النبي لا يتوقف على المعجزة وحدها كما يقول أهل الكلام، فهناك أنبياء لم يظهر على يديهم معجزة، مثل لوط، ونوح عليهما السلام وغيرهما.

فتبين بذلك بطلان قولهم، وضعف حجتهم، فهو رأي مخالف لما عليه سلف الأمة، من الصحابة ومن جاء بعدهم من أهل القرون المفضلة، الذين هم خير الناس معتقداً ، وديناً، بشهادة رسول الله ﷺ.

---

(١) ينظر: دلائل النبوة ٢٤٥-٢٧٠.

(٢) المصدر السابق ص٢٧١.

(٣) ينظر: حقيقة المعجزة وشروطها عند الأشاعرة، للدكتور عبد الله القرني، وهو بحث قصير منشور في الأنترنت.

الفصل الثاني: النص المحقق، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالرسالة، ومنهج التحقيق

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالرسالة، وصحة نسبتها للمؤلف

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: التعريف بالرسالة.

المسألة الثانية: صحه نسبة الرسالة للمؤلف.

المطلب الثاني: منهج التحقيق.

المبحث الثاني: النص المحقق.

المطلب الأول: التعريف بالرسالة، وصحة نسبتها للمؤلف، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: التعريف بالرسالة

ألف ابن كمال باشا هذه الرسالة لبيان حقيقة المعجزة، ولم يخرج فيها عن معتقد أهل الكلام، وأراد أن يحرر المسألة في هذا الوسط ولم يخرج عنه، متأثراً بعلماء زمانه، رحم الله الجميع.

وقد اعتمد على نسختين خطيتين:

الأولى: وهي نسخة مكتبة مفاتي استنبول رقم (٢٧٦)، وهي نسخة تامة، كتبت بخط نسخ، وخطها واضح، وعددها سبعة أوراق، وفي كل صفحة، سبعة عشر سطراً، وجعلتها هي الأم؛ لوضوحها، ورمزت لها بـ (أ).

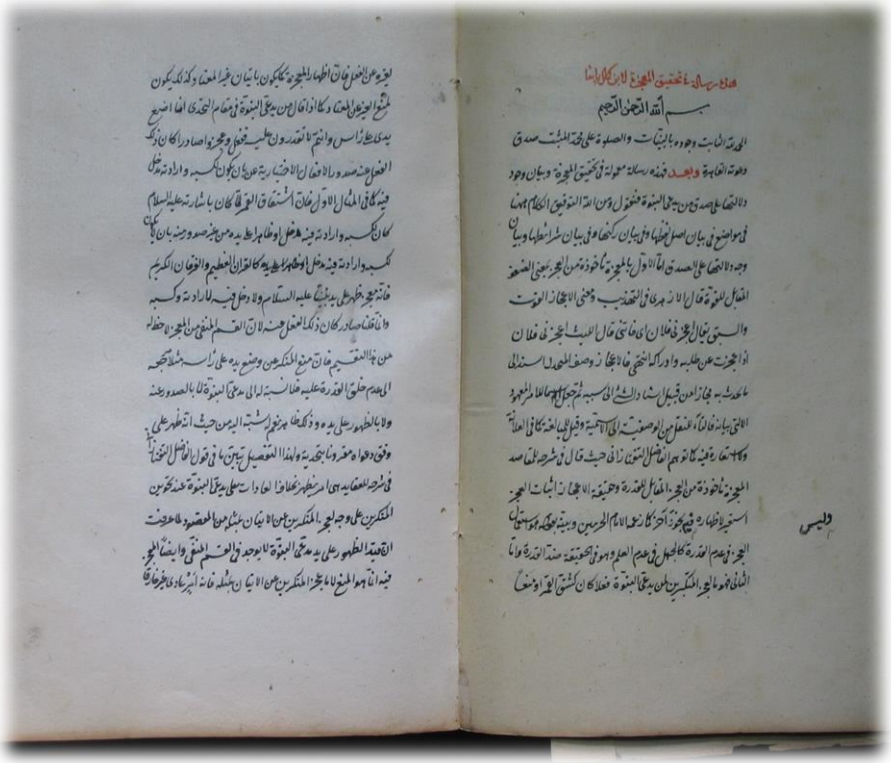

(أ)

الثانية: وهي نسخة مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز في جامعة أم القرى، وهي كاملة، وكتبت بخط واضح، وعدد صفحاتها ست صفحات، واغلب صفحاتها تصل إلى سبعة وعشرين سطراً، ورمزت لها بـ (ب).

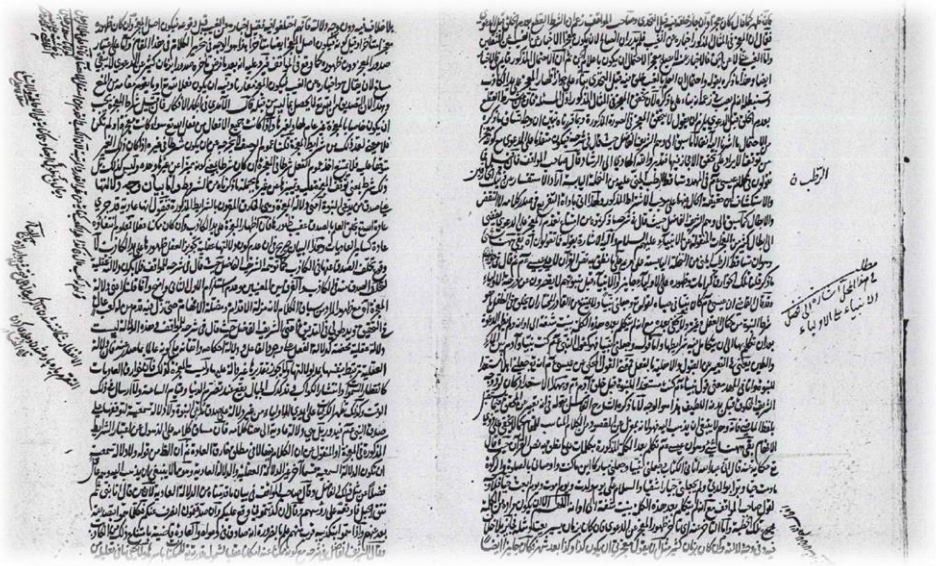

(ب)

المسألة الثانية: صحة نسبة الرسالة للمؤلف:

وجد في كلا المخطوطتين نسبة الكتاب لابن كمال باشا رحمه الله، وذكرها بروكل مان في تاريخ الأدب العربي برقم: ٢٧.

المطلب الثاني: منهج التحقيق

١. نسخ المخطوط، وضبطه، وبيان الفارق بين النسختين.

٢. تخريج الأحاديث الواردة في الرسالة.

٣. ترجمة للأعلام الواردة أسماؤهم في النص المحقق.

٤. توثيق الأقوال الوارد ذكها في الكتاب.

الفصل الثاني

المبحث الثاني: النص المحقق

هذه رسالة في تحقيق المعجزة لابن كمال باشا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الثابت وجوده بالبينات [الباهرة] [(١)]، والصلاة على مُحَمَّد المُثْبَت صدق دعوته [بالمعجزات[(٢)]] [(٣)] [الغامرة] [(٤)].

وبعد، فهذه رسالة معمولة في تحقيق المعجزة وبيان وجود دلالتها على صدق من يدَّعي النبوة، فنقول ومن الله التوفيق:

الكلام هنا في مواضع في بيان أصل لفظها، وفي بيان ركنها، وفي بيان شرائطها، وبيان وجه دلالتها على الصدق.

أما الأول: فالمعجزة مأخوذة من العجز بمعنى الضعف المقابل للقوة[(٥)].

قال الأزهري[(٦)] في التهذيب[(٧)]: وَمَعْنَى الإعجاز الْفَوْت وَالسَّبْق. يُقَال: أعجزني فلانٌ، أَي: فَاتَنِي.

قَالَ اللَّيْث[(٨)]: أعجزَنِي فلانٌ، إِذا عَجزتَ عَن طلبه وإدراكه، انتهى.

---

(١) سقط من (ب).

(٢) هذا بناءً على قولهم أن المعجزة هي الدليل الوحيد على إثبات النبوة، وهو وإن كان صحيحاً، لكنه ليس هو الدليل الوحيد، وقد بينت ذلك في قسم الدراسة ص٢٤-٢٥.

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (ب): الغابرة.

(٥) ويأت بمعن عدم القدرة. وما نقله عن الأزهري والليث، يدل على هذا، وليس دليلاً واضحاً على أن مرادهم القوة، فالضعيف عنده قدرة، ولكنها ضعيفة، فالقدرة يقابلها العجز، والقوة يقابلها الضعف، فكان الأولى التعبير بالقدرة. ينظر: لسان العرب: ٣٦٩/٥، وتاج العروس: ٢٠٠/١٥.

(٦) هو: مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور اللغوي الأديب، صاحب تهذيب اللغة، توفي سنة: ٣٧٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٩/١.

(٧) ينظر: تهذيب اللغة ٢١٩/١، ولسان العرب ٣٧٠/٥.

(٨) هو: الليث بن المظفر، وقيل: الليث بن رافع بن نصر بن يسار، لغوي أديب، وكان من أكتب الناس في زمانه بارعا في الأدب بصيرا بالشعر والغريب والنحو، وكان كاتبا للبرامكة. ينظر: بغية الوعاة ٢٧٠/٢.

فالإعجاز وصف المتحدي، أُسْنِدَ إلى ما تحدى به مجازاً من قبيل إسناد الشيء إلى سببه، ثمَّ جعل اسماً للأمر المعهود الآتي بيانه.

فالتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية [كما في الحقيقة][1]، وقيل: للمبالغة كما في العلامة. ولا استعارة فيه كما توهم الفاضل التفتازاني حيث قال في شرحه للمقاصد: "المعجزة مأخوذة من العجز المقابل للقدرة، وحقيقة الإعجاز إثبات العجز استعير لإظهاره"[2].

وليس فيه تجوز آخر، كما زعمه إمام الحرمين وبيَّنه بقوله: "هو استعمال العجز في عدم القدرة كالجهل في عدم العلم، وهو في الحقيقة ضد القدرة"[3].

وأما الثاني: فهو ما يعجز [المنكرين] [4] لمن يدّعي النبوة، فعلاً كان كشق القمر، أو منعاً منعاً لغيره عن الفعل[5]. فإن إظهار المعجزة كما يكون بإتيان غير المعتاد، وكذلك يكون لمنع الغير عن المعتاد. وكما إذا قال من يدَّعي النبوة في مقام التحدي: أنا أضع يدي على رأسي وأنتم لا تقدرون عليه، ففعل وعجزوا صاروا كأن ذلك الفعل عند صدور الأفعال الاختيارية [عن][6]بأن يكون لكسبه[7] وإرادته مدخل فيه، كما في المثال الأول؛ فإن اشتقاق القمر لما كان بإشارته عليه السلام كان لكسبه وإرادته فيه مدخل. أو ظاهراً على يده من غير صدورٍ

---

[1] سقط من (ب).

(٢) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام ٢/١٧٥.

(٣) ينظر: الإرشاد ص٣٠٧.

[4] في (ب): المتكبرين.

(٥) هذه أركان المعجزة، وفهما الفعل، أو منع الفعل، وهذي من الأمور التي لم يرد فيها شيء عن أصحاب القرون المفضلة.

(٦) في (ب) عنا، ولعلها هي الأصح.

(٧) مصطلح الكسب، من المصطلحات المخترعة التي لم يستطع أصحابها تمييزها حتى أصبح من الألغاز، وحاولوا تفسيرها تفسيرها بعدة تفسيرات، من أشهرها، أنّه ليس للعبد دور في خلق الفعل وإيجاده، غير كونه ظرفاً ومحلا لخلق الله وإيجاده، وشرط إيجاده سبحانه هو قصد العبد وعزمه، فإذا قصد وعزم وحدثت فيه القدرة غير المؤثّرة، خلق الله الفعل وأوجده، من دون أن يكون لقدرة العبد دور وتأثير. وهي من نتاج نفي السببية، أي نفي خصائص الأشياء، وأنه لا ترابط بينها ترابط العلة والسبب، ولا شك في بطلان هذا الأمر، فعدم القدرة على فهمه كفيل في بطلانه، فلا يعتقد أن في الدين مثل هذا التعقيد، وإلا لم يكن سمحاً وسهلاً، ثم فيه تعريض بالله ﷻ بالظلم فكيف يعذب من أجبرهم على الفعل!، ومناقشة هذا لأمر يطول تجدونه في كتب العقيدة. ينظر: مجموع الفتاوي ٢/١١٩.

منه، بأن لا يكون لكسبه وإرادته فيه مدخل، كالقرآن العظيم والفرقان الكريم، فإنه مُعْجِز ظهر على يد نبينا عليه السلام ولا دخل فيه لإرادته وكسبه.

وإنما قلنا: صادر كأن ذلك الفعل منه؛ لأن القسم المنفي من المعجز لا حظ له من هذا التقسيم. فإن منع المُنْكِر من وضع يده على رأسه مثلاً، مرجعه إلى عدم خلق القدرة عليه(١)، فلا نسبة له إلى مدّعي النبوة، لا بالصدور عنه ولا بالظهور على يده وذلك ظاهر(٢).

نعم، له نسبة إليه حيث إنه ظهر على وفق دعواه مقروناً بتحديه، ولهذا التفصيل تبيَّن ما في قول الفاضل التفتازاني في شرحه للعقائد: "هي أمر يظهر بخلاف العادات على يد مدَّعي النبوة عند تحدي المُنكرين على وجهٍ يعجز المنكرين عن الإتيان بمثله من المقصود".

ولما عرفت أن قيد الظهور على يد مدَّعي النبوة لا يوجد في القسم المنفي، وأيضاً المعجز فيه إنما هو المنع لا ما عجز المنكرين عن الإتيان بمثله، فإنه أمر عادي غير خارق للعادة.

فقوله: بخلاف العادات، يأبى عن صدق التعريف المذكور على الفعل الصادر عن مدَّعي النبوة في القسم المذكور.

وقوله: عن الإتيان بمثله، يأبى عن صدقه على المنع الظاهر عقيب تحديه. فعلى التعريف المذكور يلزم أن لا توجد المعجزة في الصورة المذكورة وأمثالها. وما في قوله في شرحه للمقاصد: "والمعجزة في العُرف أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة"(٣)، وإنما قال: أمر؛ ليتناول الفعل كانفجار الماء [من](٤) بين الأصابع، وعدمه كعدم إحراق النار. ومن اقتصر على الفعل جعل المعجزة هنا كون النار برداً وسلاماً، أو بقاء الجسم على ما كان عليه من غير

---

(١) هذا مرتبط بما سبق ذكره، من القول بالكسب، ونفي السببية، وأن الله يخلق أفعال العباد، وأيضاً، هم يرون أن الإنسان عاجز عن الفعل أصلاً حتى يخلق الله فيه الفعل، إذا أراد!، كل هذه الأمور باطلة، مخالف للكتاب والسنة وماعليه سلف هذه الأمة، ويعجزون أن يأتوا بنص واحد عن صحاب النبي ﷺ، أو تابعيهم يثبت هذه المصطلحات مما يدل على أنها مخترعة لا أصل لها في عقيدة السلف.

(٢) لأنه لم يفعله، وليس له فيه إرادة، ولم يخلق الله فيه الفعل، بل هو فعل الله المجرد، هذا قصده. وهذا كله بناءً على ما سبق ذكره، من نفي السببية، وما لزم عنها من لوازم باطلة. والله أعلم.

(٣) ينظر: شرح العقائد ص٢٩٨. وقد بينت بطلان هذا التعريف، في قسم الدراسة ص٢٠-٢٢.

(٤) زيادة من (ب).

إحراق أيضاً من القصور؛ لأن مبنى توجيهه من الاقتصار المذكور الغفول عن القسم المنعي للمعجزة، لما عرفت أن مرجعه إلى عدم خلق القدرة، فلا فعل أصلاً في الصورة المذكورة.

قال صاحب المواقف[1]: ولا فعل لله ثمَّة؛ فإن عدم خلق القدرة ليس فعلاً. ومن جعل الترك وجودياً حذف، ولا يخفى ما في جعل الترك، أي: ترك خلق القدرة وجودياً من التعسف والعناية التي قصدها الشارح الفاضل، حيث قال: بناءً على أن الكف مبناة على ضعفٍ ظاهر؛ لأن الكف إنما يوجد إن لو كان المنع على معناه المتبادر إلى الفهم[2].

وقد عرفت أنه غير مقصود، ولهذا قال بعضهم في الصرف التي ذهب إليه في وجه الإعجاز بعدم بقاء القدرة على ما يقف عليه بإذن الله تعالى[3].

قال الآمدي[4]في أبكار الأفكار: إن المعجز إن كان عدمياً، كما هو أصل شيخنا فالمعجزة هاهنا يعني في الصورة السالف ذكرها: عدم خلق القدرة، فلا يكون فعل. وإن كان وجودياً كما ذهب إليه بعض أصحابه، فالمعجزة هي خلق العجز فيهم، فيكون فعلاً. والحق أن ما ذكره وجه الإعجاز لا المعجزة نفسها، وإذا تحققت أن معنى العجز معتبر في حقيقة المعجز، فقد عرفت أن صاحب المواقف والشارح الفاضل لم يُصيبا في قولهما.

وهي، أي: حقيقة المعجزة، بحسب الاصطلاح عندنا عبارة عما قُصِدَ به إظهار صدق من ادَّعى أنه رسول الله، حيث أسقطا قيد التعجز عن معناه الاصطلاحي. ثمَّ أن المقصود

---

(١) هو: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، اشتهر بعلم الكلام، له في علم الكلام كتاب المواقف وغيرها وفي أصول الفقه شرح مختصر ابن الحاجب وفي المعاني والبيان القواعد الغياثية. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤٦/١٠.

(٢) ينظر: المواقف ٣٤٢/٣. نقله المصنف بالمعنى.

(٣) وهذا يبين لك حجم الاضطراب الذي نشأ فيما بينهم في محاولة الرد على اللوازم التي نشأت عن وصف المعجزة بهذه الصفات الغير دقيقة في إثباتها، فوضعوا شروطاً وأركاناً، لشيء لم يقيموا عليه حجة أصلاً، فثبت العرش ثم انقش فهو من باب المصادرة على المطلوب، فتجد عقيدتهم في المعجزة، مليئة بالإشكالات ومحاولة الرد عليها، بخلاف عقيدة أهل السنة والجماعة فالأمر فيها واضح يفهمه الصغير قبل الكبير؛ لموافقته الفطرة.

(٤) هو: علي بن مُحَمَّد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي، متكلم منظر، توفي سنة:٦٣١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٦٤/٢٢.

إظهار صدق من يدَّعي النبوة، وقد تبيَّن في موضعه أن النبي أعمَّ من الرسول، فالوجه أن يذكر النبي بدل الرسول[١].

وأما الثالث: فاعلم أن شرائط المعجزة على نوعين، أحدهما: ما لا بُدَّ منه في تحقيق ركنها، وثانيهما: ما لا بُدَّ منه في دلالتها على صدق من يدَّعي النبوة.

أما الأول: فهو أن يكون أمراً خارقاً للعادة؛ إذ لا إعجاز دونه، وذلك ظاهر. والشريف الفاضل[٢] تصدى لبيانه، فقال في شرحه للمواقف: "فإن المعجزة تتنزل من الله تعالى منزلة التصديق بالقول، كما سيأتي. وما لا يكون خارقاً للعادة بل معتاداً كطلوع الشمس في كل يوم وبدوّ الأزهار في كل ربيع، فإنه لا يدل على الصدق؛ لمساواة غيره إياه في ذلك، حتى الكذَّاب في دعوى النبوة"[٣]. ولم يصب في ذلك البيان؛ لأن الصدور من الله تعالى كافٍ في التنزل المذكور، خارقاً كان ذلك الصادر للعادة أو لم يكن خارقاً لها. وقد اعترف به بنفسه، حيث قال: "والمعجزة عندنا ما يقصد به تصديق مدَّعي الرسالة وإن لم يكن خارقاً للعادة[٤]. ثمَّ أن ما ذكره بقوله: وما لا يكون خارقاً للعادة بل معتاداً... إلخ، إنما يدل على أنه لا بُدَّ من ذلك الشرط في دلالة المعجزة على صدق من يدَّعي النبوة، لا على أنه لا بُدَّ منه في تحقيق الإعجاز بها والكلام فيه، فإنه قد أورد ما نقل عنه في شرح قول صاحب المواقف: "إذ لا إعجاز دونه"[٥]، فمنشأه الخيط الخلط بين نوعي الشرط وعدم الفرق بينهما. بل لم يصب في التصدي للبيان لما عرفت أن المبين مظهر من ذلك البيان. وأما تعذر المعارضة، أعني: معارضة مدَّعي النبوة، فهو في الحقيقة معنى الإعجاز المعتبر في ركن المعجزة[٦]. فلا وجه لعده من الشرائط

---

(١) ينظر: أبكار الأفكار في أصول الدين ٤/١٨. نقله بتصرف.

(٢) هو: علي بن مُحَمَّد ابو الحسن الجرجاني ، المحقق الحنفي، يلقب بالشريف الفاضل، صاحب كتاب، التعريفات. توفي سنة: ٨١٦هـ. ينظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ ص١٦٣.

(٣) ٨/٢٤٧.

(٤) ٨/٢٤٦.

(٥) ٨/٢٤٧.

(٦) أي المنع من الفعل، فهو متحقق في هذا الركن فلماذا وضعتموه من ضمن الشروط. هذا على حسب عقيدتهم في المعجزة.

فصاحب المواقف مع اعترافه بما ذكر، حيث قال: "فإن ذلك حقيقة الإعجاز"[١]، لم يصب في عده من جمل الشرائط. ثمَّ إن في اعتباره شرطاً غنى عن اشتراطها بأن يكون أمراً خارقاً للعادة لاستلزامه إياه لزوماً مبيناً[٢]، فلا وجه لعدَّ كل منهما شرطاً على حدة، كما فعله ذلك الفاضل ومن حذى حذوه. وإنما قلنا: أعني: معارضة مدَّعي النبوة، إذ لا معنى لرجوع الضمير إلى الأمر الخارق؛ لعدم انتظامه القسم المنفي وهذا ظاهر. وإن خَفِيَ على الفاضل المذكور، حيث قال: الثالث أن يتعذَّر [معارضة المعجز][٣]على ما دلَّ عليه سياق كلامه[٤].

وأما الثاني: فمنه أن يكون ظاهراً على وفق دعوى من تحدى به، حتى يكون تصديقاً فعلياً من الله تعالى [نازلاً][٥] منزلة التصديق القولي. فلو قال: [معجزتي أن أحيي ميتاً، فأتى بخارقٍ آخر كشف الحيل لم يدل على صدقه. ومنه أن لا يكون مكذباً له، فلو قال:][٦] معجزتي أن ينطق [هذا الضب][٧]، فقال: إنه كاذب، لم يُعْلَم به صدقه، بل ازداد إنكار المنكرين وقوي اعتقاده بكذبه. والفاضل التفتازاني لعدم فرقه بين الشرطين خلط الكلام بأحدهما بالآخر، فغلط حيث قال في شرحه للمقاصد: "ومن قيد الموافقة للدعوى، أي: لا بُدَّ منه احترازًا عما إذا قال: معجزتي نطق هذا الجماد، فنطق بأنه مفترٍ كذَّاب"[٨]، وتبعه من تبعه على العمياء. ومنه أن يكون ظاهر على يده، والمراد من ظهوره على يده أن يكون لكسبه وإرادته مدخل فيه[٩]، فمثل طلوع الشمس على الوجه المعتاد خارج بهذا القيد، فلا حاجة للاحتراز عنه إلى قيد الخارق كما زعمه الشريف الفاضل على ما تقدَّم بيانه.

---

(١) ٣٣٨/٣.

(٢) أي : كونه خارقاً للعادة يستلزم سلامته من المعارض، وإلا ما كان خارقاً للعادة، إذا وجد من يقدر على فعله، وعلى معتقدهم أن الفاعل هو الله فلا وجه لجعل الشروط أصلاً، فالله ﷻ هو من خلق هذا الفعل على يد النبي ويمنع غيره من فعله، والقدرة عليه، مما يجعل الشروط كالوصف الكاشف، فلا تأثير لها. وهذا على حسب معتقدهم.

[٣] في (ب): معارضته معنى معارضة المعجزة.

(٤) ٢٤٨/٨.

[٥] في (ب): فإنه لا.

[٦] سقط من (ب).

[٧] في (ب): بذا الطب.

(٨) ١٧٦/٢.

(٩) بينت فيما مضى أن الكسب من مخترعات الأشاعرة. ص٣١.

قال صاحب المواقف: وشرط قوم، يعني في الأمر المعجز أن لا يكون مقدوراً للنبي، وليس بشيء؛ لأن قدرته مع عدم قدرة غيره عادة معجزة"[(١)]، ولا خفاء في أنه حمل المقدور به على المقدورية كسباً لا خلقاً؛ لما قدمه من أن يكون من الله تعالى خلقاً حتى يتحقق التصديق. والفعلي منه تعالى أول الشرائط، فالشريف الفاضل لم يُصِب في حمله المقدورية المذكورة على المقدورية خلقاً، حيث قال في شرحه: "إذ لو كان مقدوراً كصعوده إلى الهواء ومشيه [على الماء][(٢)]، لم يكن نازلاً منزلة التصديق من الله تعالى"[(٣)]، إذ حينئذٍ لا يُطابق الشراح المشروح. ثمَّ إنه لم لم يُصِب في زعمه أنَّ الصعود والمشي المذكوران المقدوران للصاعد والماشي خلقاً، ذلك أن يقول: لعلَّ من اعتبر الشرط من المعتزلة القائلين بأن أفعال العباد مخلوقة لهم، وإنما شرطه تحقيقاً لمعنى الدلالة على صدق مدَّعي النبوة لا تحقيقاً لمعنى الإعجاز. فالرد الذي قصده صاحب المواقف مردود، والتعليل الذي ذكره الشارح الفاضل منطبق على المعلل، ومع ذلك لم يُصِب فيه؛ لأنه ذكر في صدد الشرح لا الجرح للمُصَنِّف -رَحِمَهُ الله تَعَالى-. ومنه أن لا يكون [متقدماً][(٤)] على الدعوى[(٥)]؛ لأن التصديق قبل الدعوى لا يعقل[(٦)]، والمراد: التقدُّم في الظهور، الظهور، حتى إذا ظهر عقيب الدعوى تحصل الدلالة على الصدق. وإن احتمل أن يكون خلقه قبل الدعوى، فإنَّ هذا الاحتمال لا يضر ما لم يعلم وقوعه. فإن قال: هذا الصندوق فيه كذا وكذا، وقد علمنا خلوه واستمر بين أيدينا من غلقه إلى فتحه[(٧)]، فإن ظهر كما قال كان

---

(١) ٣/٣٣٨.

(٢) في (ب): على الهواء.

(٣) ٨/٢٤٧.

(٤) في (ب): متعديًا.

(٥) بناءً على التقييد الذي وضعوه لدلالات النبوة، وانحصارها في المعجزات، أخرجوا ما كان قبل النبوة من علامات على على نبوة ﷺ، وبهذا يتضح جنايتهم على مقام النبوة، وتقيدهم له بتحكم ليس عليه دليل، وإن أرادوا بهذه القيود حماية مقام النبوة، لكنهم لم يصيبوا.

(٦) لشرطهم أن يكون مقروناً بدعوى النبوة، زعموا. ورأى بعضهم للخروج من هذا المأزق، أن يجعل ما وقع للنبي ﷺ قبل قبل النبوة من باب الكرامات، فهو قبل النبوة من الأولياء، وعلى فرض التسليم بذلك فشق صدره كان صغيراً دون سن التكليف، فكيف يكون الصغير ولياً!.

(٧) في هامش الأصول: وليس المراد من الاختلاف في عبارة المصَنِّف الذي ذكره في صدر شرحه هذا، بل أمرٌ آخر بيَّنه في في الحاشية، فافهم.

معجزة، وإن جاز خلقه فيه قبل التحدي. وصاحب المواقف زعم أن الشرط القطع بعدم الخلق قبل الدعوى، فقال: إن [المعجز] [١] في المثال المذكور إخباره عن الغيب، [فلم] [٢] يدر أن الصالح لأن يكون معجزاً الإخبار عن الغيب عن الثقلين[٣].

وأما الغيب عن لاعن الجن فالإخبار عنه لا يصلح معجزاً؛ لاحتمال أن يكون بإعلام الجن. ثمَّ إن الاحتمال المذكور قائم في الإخبار أيضاً، وهذا ما ذكره بقوله: واحتمال أن العلم بالغيب خُلِقَ فيه قبل التحدي، بناءً على جواز إظهار المعجزة على يد الكاذب. وسنبطله إلا أنه لم يصيب في زعمه أنه بناه على ما ذكره؛ لأن تحقق المعجزة في المثال المذكور أول المسألة فإن من شرط القطع بعدم الخلق قبل الدعوى يلزم أن [لا يقول] [٤]بتحقيق المعجزة في الصورة المذكورة. وبما قررناه تبيَّن أن وجه اتساق ما ذكره من الاحتمال ما أشرنا إليه آنفاً، لا ما سبق إلى فهم الشريف الفاضل، حيث قال في شرحه: "فيكون متقدماً على الدعوى مع كونه معجزاً من توقف الإيراد على تحقيق الإعجاز"[٥]، فتدبَّر والله الهادي إلى الرشاد.

قال صاحب المواقف: "فإن قيل: فما تقولون في كلام عيسى عليه السلام في المهد، وتساقط الرُطَب الجنّي عليه من النخل اليابسة؟"[٦]. أراد الاستفسار عن ذينك الخارقين والاستكشاف عن حقيقة الحال فيهما على موجب الاشتراط المذكور، ولهذا أتى بأداة التفريع في صدر كلامه، لا النقض والإبطال كما سبق إلى فهم الشريف الفاضل، حيث قال في شرحه: "ما ذكرتموه من امتناع تقدُّم المعجزة على الدعوى يُفضي إلى إبطال كثير من المعجزات المنقولة عن الأنبياء عليهم السلام"[٧]. وإليه الإشارة بقوله: فما تقولون... بقي هاهنا، وهو أن تساقط الرُطَب الجنِّي من النخلة اليابسة على مريم على ما ينطق به نص القرآن لا على عيسى عليه

---

[١] في (ب): المعجزة.

[٢] في (ب): ولم.

(٣) ٣٣٩/٣. بتصرف من المؤلف.

[٤] في (أ): يقول لا.

(٥) ٢٤٩/٨.

(٦) ٣٣٩/٣.

(٧) ٢٤٩/٨.

السلام. ثمَّ قال في جواب ما ذكر: قلنا تلك الخوارق كرامات، وظهورها على الأولياء جائز، والأنبياء قبل نبوتهم لا يقصرون عن درجة الأولياء[1].

وقد قال القاضي: إن عيسى عليه السلام كان نبياً في صباه، لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾[مريم:٣٠]. ولا يمتنع من القادر المختار أن يخلق في الطفل ما هو شرط النبوة من كمال العقل وغيره، [ولا يخفى][2] بعده مع أنه لم يتكلم بعد هذه الكلمة ببنت شفة إلى أذانه، ولم يُظْهِر الدعوة بعد أن تكلَّم بها إلى أن تتكامل فيه شرائطها.

وأما قوله: ﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ [مريم:٣٠] فهو كقول النبي عليه السلام: "كنت نبياً وآدم بين الماء والطين"[3]، يعني: في التعبير عن القبول والأهلية بالفعل. فمعنى القول المحكي عن عيسى عليه السلام: أنه تعالى جعلني أهلاً مستعداً للنبوة وأنا في المهد[4]. ومعنى قول نبينا عليه السلام: كنت مستعداً للنبوة قبل خلق آدم عليه السلام، وهذا الاستعداد كان لروحه الشريف المخلوق قبل بدنه اللطيف. هذا هو الوجه لا ما ذكره الشارح الفاضل بقوله في أنه تعبير عن

---

(١) هامش (أ): مطلب: في هذا المحل إشارة إلى فضل الأنبياء على الأولياء.

(٢) في (ب): ولا يجوز.

(٣) هذا اللفظ لا يصح حديثاً ولا يوجد في الكتب المسندة، وأنكره العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، ينظر: مجموع الفتاوي ١٤٧/٢، وتنزيه الشريعة ٣٤١/١.

واللفظ الصحيح "إِنِّي عَبْدُ اللهِ لَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ، وَسَأُنَبِّئُكُمْ بِأَوَّلِ ذَلِكَ دَعْوَةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، وَبِشَارَةُ عِيسَى بِي، وَرُؤْيَا أُمِّي الَّتِي رَأَتْ، وَكَذَلِكَ أُمَّهَاتُ النَّبِيِّينَ تَرَيْنَ"، وبهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٧٩/٢٧/ح١٧١٥٠، وابن حبان في صحيحه ٣١٢/١٤/ح٦٤٠٤، والحاكم في مستدركه ٦٥٦/٢/ح٤١٧٥، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، والطبراني في الكبير٢٥٣/١٨/ح٦٣١. والحديث بمجموع طرقه يرتقي إلى الصحيح. وروى بلفظ آخر وهو: "... وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ" أخرجه الترمذي في سننه في أبواب المناقب، باب في فضل النبي ﷺ، ٥٨٥/٥/ح٢٦٠٩، وقال: هذا حديث حسن غريب من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وذكره في العلل الكبير ص ٣٦٨/ح٦٨٤، وقال: سألت مُحَمَّدًا عن هذا الحديث فلم يعرفه. قال أبو عيسى: وهو حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم ، رواه رجل واحد من أصحاب الوليد، الحديث وصحح هذا اللفظ الحاكم، وأقره الذهبي ٦٦٥/٢، وصححه العلامة الألباني رحمه الله ينظر: حديث رقم: ٤٥٨١ في صحيح الجامع.

(٤) لم أجد هذا في كتب التفسير التي وقفت عليها ، والذي وجدته. أي: إخبار عما قضى الله له وحكم له به ومنحه إيَّاه مما سيظهر ويكون. وقيل: المعنى: يؤتيني الكتاب ويجعلني نبيّاً إذا بلغتُ فحلَّ الماضي محلَّ المستقبل. ينظر: زاد المسير ١٣٠/٣.

المتحقق فيما يستقبل بلفظ الماضي، فإنه وهم لا ينبغي أن يذهب إليه فهم؛ لأنه بمعزل عن المقصود من الكلام المناسب للمقام كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

بقي هاهنا شيء وهو أن عيسى عليه السلام تكلَّم بعد الكلمة المذكورة بكلمات على ما نطق به نصّ القرآن، حيث قال تعالى حكايةً عنه: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾﴾ [مريم: ٣٠-٣٣].

فلا وجه لقول صاحب المواقف: "مع أنه لم يتكلَّم بعد هذه الكلمة ببنت شفة إلى أوانه"[(١)]، اللهمَّ[(٢)] إلا أن يكون مراده من الكلمة مجموع تلك الخطبة.

وأما المتأخر عنه، أي: تأخر ظهور المعجزة عن الدعوى، فإن كان بزمانٍ يسير يعتاد مثله فجائز بلا خلاف فيه وفي وجه دلالته. وإن كان بزمانٍ كثير، مثل أن يقول: معجزتي أن يكون كذا وكذا بعد شهر فكان، فجائز أيضاً بلا خلاف فيه، دون وجه دلالته، فإنهم اختلفوا فيه فقيل: إخباره عن الغيب قبل وقوعه فيكون أصل المعجزة مقارن، وإن كان ظهوره معجزاً متأخراً. وقيل: كونه فيكون أصل المعجز أيضاً متأخراً. هذا هو الوجه في تحرير الكلام في هذا المقام، وأما على اعتبار صدور المعجز دون ظهوره كما وقع في المواقف، فيرد عليه أنه بعدما فرض تأخره صدوراً بزمانٍ كثير عن الدعوى، لا يبقى مساع لأن يُقال: هو إخبار عن الغيب فيكون المعجز مقارناً، ومنه أن يكون فعلاً لله تعالى. وأما تقدُّم مقامه من المنع، وهذا لأن التصديق من الله تعالى لا يحصل بما ليس من قبله.

قال الآمدي في أبكار الأفكار: فإن قيل: "شرط المعجزة يجب أن يكون خاصاً بالمعجزة غير عام لها ولغيرها، وإذا كانت جميع الأفعال من فعل الله تعالى سواء كانت معجزة أو لم يكن، فلا معنى لعدَّ ذلك من شرائط المعجزة"[(٣)]. قلنا: عموم الوصف لا يُخرجه عن أن يكون شرطًا في غيره، إذا كان ذلك الغير متوقفًا عليه.[فلا] [(٤)] يمتنع أخذ عموم الفعل شرطًا في المعجزة إن

---

(١) ٣/٣٤٦.

(٢) في هامش (أ): إنما قال: اللهمَّ؛ لأن الإشارة بهذه يأباه.

(٣) ٤/١٩.

(٤) في (ب): وإنما.

كان شرطًا بمعنى كونه مميزاً عن غيرها وحده. وليس كذلك، بل ذلك شرطاً بمعنى: توقف المعجزة عليه وتميزها عن غيرها بجملة ما ذكرناه من الشروط.

وأما بيان وجه دلالتها على صدق من يدَّعي النبوة[١]، أعني: دلالة المعجزة، وهي الخارق المقرون بالشرائط المذكورة. فنقول: إنها عادية[٢]، قد جرى عادة الله تعالى بخلق العلم بالصدق عقيب ظهورها، فإن إظهار المعجزة على يد الكاذب، وإن كان ممكن عقلاً، فمعلوم انتفاؤه عادة كسائر العاديات. وهذا البيان صريح في أن عدم كون دلالتها عقلية تجويز العقل ظهورها على يد الكاذب، لا وقوع تخلُّف الصدق عنها في الكاذب كما توهمه الشريف الفاضل، حيث قال في شرحه للمواقف: "فلا يكون دلالته عقلية لتخلف الصدق منه في الكاذب، والفرق بين المعنيين وعدم استلزام الأول الثاني واضح. وإنما قلنا: أعني: دلالة المعجزة"[٣]... إلخ، مع ظهور المراد من سياق الكلام؛ [لأنه مذلة الأقدام] [٤]ومضلة الأفهام، حتى زلَّ فيه قدم من له كعبٍ عالٍ[٥] في التحقيق، ويد طولى[٦] في التدقيق، أعني: الشريف الفاضل، حيث قال في شرحه للمواقف: "وهذه الدلالة ليست دلالة عقلية محضة كدلالة الفعل على وجود الفاعل، ودلالة إحكامه وإتقانه على كونه عالماً بما صدر عنه. فإن الدلالة العقلية ترتبط بنفسها بمدلولاتها، ولا يجوز تقديرها غير دالة على ذلك. وليست المعجزة كذلك، فإن خوارق [العاديات] [٧]كانفطار

---

(١) بدأ المؤلف يذكر وجه دلالة المعجزة على صدق من يدعي النبوة، وهي عندهم دلالة عادية، وخرجوا بهذا المصطلح حذراً من القول بالدلالة العقلية؛ لأن الدلالة العقلية عندهم يمكن معها أن تكون المعجزة لغير النبي، أما الدلالة العادية فمقطوع به عادة من الله. ينظر: جمع الفرائد، ومع شرح العقائد: ص٣٠٠، وغيرهما.

(٢) هذه من المصطلحات المخترعة أيضاً؛ هروباً من قولهم أن الدلالة عقلية؛ لأن الدلالة العقلية يمكن معها أن يقع خارق العادة على يد ولي وغيره، بسبب زعمهم أن الفاعل هو الله، عليه فالجنس واحد، فما وقع من خوارق فهو من جنس واحد. ولا شك أن هذا باطل، وإلزام لله ﷻ تعالى عن ذلك.

(٣) ٨/٢٥٣.

[٤] سقط من (ب).

[٥] في هامش (أ): قولهم: له كعب عالٍ في كذا، علو الكعب كناية عن علو القدر والمرتبة؛ لأن الكعب والقدم من أسفل الأعضاء، فإذا على علا الرجل. لمولانا سعدي حلبي في حاشيته على تفسير القاضي رحمة الله عليه.

[٦] في هامش (أ): ويُقال: باع طويل أيضًا، وهي كناية عن الإحاطة والاتساع. سعدي حلبي

[٧] في (ب): العادات.

كانفطار السماوات وانتشار الكواكب وتدكدك الجبال يقع عند تصرم الدنيا وقيام الساعة، ولا إرسال في ذلك الوقت"[١].

وكذلك تظهر الكرامات على أيدي الأولياء من غير دلالة على صدق مدَّعي النبوة ولا دلالة سمعية؛ لتوقفها على صدق النبي عليه السلام فيدور، بل هي دلالة عادية، إلى هنا كلامه.

فإن مساق كلامه على الرسول عن اعتبار الشرائط المذكورة في المعجزة، أو المنقول عن أن الكلام فيها لا في مطلق خارق للعادة.

ثمَّ أن الظاهر من قوله: ولا دلالة سمعية، أن تكون الدلالة السمعية قسماً آخر غير الدلالة العقلية والعادية، وهو مما لا ينبغي أن يذهب إليه فهم عاقل، فضلاً عن مثل الفاضل.

وقال صاحب المواقف في بيان ما قدَّمناه من الدلالة العادية: لأن من قال: أنا نبي [ثمَّ][٢] نتق الجبل فأوقفه على رؤوسهم، وقال: إن كذبتموني وقع عليكم، وإن صدقتموني انصرف عنكم. فكلما همُّوا بتصديقه بَعُدَ عنهم، وإذا همُّوا بتكذيبه قَرُبَ منهم، عُلِمَ بالضرورة أنه صادق في دعواه. والعادة قاضية بامتناع ذلك من الكاذب"[٣].

وقال الشريف الفاضل في شرحه: مع كونه ممكناً عنه إمكاناً عقلياً؛ لشمول قدرته تعالى للممكنات بأسرها، ولا يخفى ما في تعليله من القصور؛ إذ لا يلزم من شمول قدرته تعالى للممكنات بأسرها"[٤] أن يكون صدوره عنه تعالى لجواز أن لا يكون المفروض صدوره من الممكنات؛ فإن إمكان المطلق لا يستلزم إمكان المقيَّد. كوجود زيد، فإنه ممكن مطلقاً، وليس بممكن مقيداً بالمقارنة لعدم علته. وقد عرفت أن المفروض صدوره الخارق المقرون بدعوى النبوة، والظهور على يد المدَّعي لا مطلق الخارق.

---

(١) ٢٥٢/٨.

[٢] سقط من (ب).

(٣) ٣٤٩/٣.

(٤) ٢٥٣/٨

قال المعتزلة: خلق المعجزة على يد الكاذب مقدور لله تعالى؛ لعموم قدرته، لكنه ممتنع وقوعه في حكمته، لما فيه[١] من دلالة الصدق وهو إضلال قبيح من الله تعالى، فيمتنع صدوره عنه تعالى كسائر القبائح. وفي تعليلهم أيضًا قصور، وقد نبهت فيما تقدَّم على وجهه، فتذكر.

وقال الشيخ وبعض أصحابنا: إن خلق المعجزة على يد الكاذب غير مقدور في نفسه؛ لأن لها دلالة على الصدق قطعًا، فيلزم صدق الكاذب حينئذٍ. وصاحب المواقف أتى هاهنا بتزويد قبيح، حيث قال بعد القطع بدلالتها قطعًا على الصدق: فإن دلَّ المعجز، يعني: المخلوق على يد الكاذب، على الصدق كان الكاذب صادقًا، وإلا انفك المعجز عما يلزمه. وإنما قلنا: إنه تزويد قبيح؛ إذ لا احتمال للشق الثاني بعد القطع بدلالتها على الصدق قطعًا.

وقال القاضي: اقتران ظهور المعجزة بالصدق ليس أمرًا لازمًا لزومًا عقليًا، بل هو أحد العاديات. فإذا جوزنا انخرافها عن مجراها العادي، جاز إخلاء المعجزة عن اعتقاد الصدق. وحينئذٍ يجوز إظهاره على يد الكاذب؛ إذ لا محذور فيه سوى خرق العادة في المعجزة، والمفروض أنه جائز. وكأنه غافل عن أن المعجزة ليس بمطلق الخارق، بل خارق قصد الله تعالى به تصديق من ظهر على يده في دعواه. فمن وقف على الخارق المعجز وعرف أن الخارق لا يكون معجزًا إلا بما ذكر، لا بُدَّ له من اعتقاد الصدق. فعدم الاعتقاد لانعدام أحد الأمرين المذكورين، وليس في انعدام واحدٍ منهما خرق عادة، فليس إخلاء المعجزة عن اعتقاد الصدق من قبيل الخوارق، كما تفهَّم القائل المذكور. وإذ قد عرفت أن مدار دلالة المعجزة على صدق من يدَّعي النبوة على أنها تصديق فعلي من الله تعالى، جار مجرى التصديق القولي، فقد وقفت على أن من أنكر إحاطة علمه تعالى بالحوادث الجزئية، أو قدرته بمعنى صحة الفعل والترك، فقد أنكر دلالتها على صدق من يدَّعي النبوة، سواء اعترف بإنكاره لها كالفلاسفة، أو لم يعترف [كالمتفلسفين] [٢] من [المنتهين] [٣] إلى ملة الإسلام، ومنهم: [الغزالي] [٤] وابن سينا.

---

[١] في هامش (أ): في المواقف: لأن فيه إيهام صدقه، والوجه ما ذكرناه كما لا يخفى.

[٢] في (ب): كالمتلفسين.

[٣] في (ب): المنهيين.

[٤] في (ب): الفارابي.

اعلم [أنه] [1] قد تلَّخص بما قررناه فيما تقدَّم أن المعجزة أمر يظهر على يد من يدَّعي النبوة على وجهٍ يعجز [المنكرين] [2] عن المعارضة، سواء كان ذلك الأمر ثبوت ما ليس بمعتاد، أو نفي ما هو معتاد. وعلى ما نصَّ عليه صاحب التجريد، حيث قال: وطريق معرفة صدقه، يعني: صدق النبي عليه السلام في [دعوى] [3] النبوة، ظهور المعجزة على يده، فهو ثبوت ما ليس بمعتاد أو نفي ما هو معتاد. ومع خرق العادة ومطابقة الدعوى، قوله: مع خرق العادة... إلخ، متعلق [بقوله] [4]: ظهور المعجزة. فمطابقة الدعوى معتبرة في طريق معرفة صدق مدَّعي النبوة في حد المعجزة، كما تفهَّم بعض الناظرين في هذا المقام، القاصرين [من] [5] الوصول إلى المرام. فاعترض على ذلك الكلام بأنه يخرج الأرناض [والمعجز الكاذب] [6] ، وهما عند المعرف من المعجزة. نعم، قوله: مع خرق العادة، مستدرك مرتبطاً كان بما ذكرنا، أو بما ذكر المعترض كما لا يخفى.

والله أعلم وأحكم.

تمت.

---

[1] في (ب): أن.

[2] في (ب): المتكبرين.

[3] في (ب): عون.

[4] في (ب): على قوله.

[5] في (ب): إلى.

[6] في (ب): والمعجزة الكاذبة.

الخاتمة:

ختاماً يتبين من خلال هذه الدراسة، النتائج التالية:

الأول: أن مذهب السلف أسلم وأحكم، وأسهل أيضاً، فليس فيه تعقيد، ولا سفسطة فقد فهموا نصوص الكتاب والسنة كما أراد الله، ولم يستجلبوا الفهم من أهل المنطق والكلام والفلاسفة؛ فلذلك سهلت عباراتهم في تقرير العقيدة السلفية الصحيحة، ولم يجد أتباعها أي مشكلة في معرفة مصطلحاتهم.

الثاني: وتبين أيضاً أن موقف الأشاعرة، والماتريدية، مضطرب في تقرير معنى المعجزة وحقيقتها، فلم يستطيعوا أن يوجدوا تفريقاً واضحاً قطعياً، بين ما يقع للأنبياء، وما يقع لغيرهم من خوارق للعادات.

الثالث: أما المعتزلة، فيرون أن خوارق العادات لا تكون الا للأنبياء، عليه أنكروا كرامات الأولياء، والسحر والكهانة.

الرابع: بنا الأشاعرة، عقيدتهم في المعجزة على مقدمة باطلة، وهي نفي السببية وإنكار خصائص الأشاء، فأدت هذه المقدمة الباطلة، إلى اختراع مصطلحات فلسفية، كالجوهر الفرد والعادة، والكسب، وغير ذلك.

خامساً: أسقط أهل الكلام كثيراً من الآيات والبراهين، الدالة على نبوة مُحَمَّد ﷺ، بناءً على موقفهم من المعجزة، وحصرهم لها بما هو معجز، وخارق للعادة، وغير ذلك من الشروط التي وضعوها تحكماً بما ميز الله به الأنبياء.

سادساً: يرى عامة أهل الكلام أن المعجزة هي الطريق الوحيد لإثبات صدق النبوة، وفهم بذلك يخالفون ما ورد من نصوص في الكتاب والسنة، أثبتت دلالات على النبوة غير المعجزة، والعجب من هؤلاء كيف كان هرقل أعلم منهم بدلائل النبوة!، ولكنهم أُتوا من خلال ارتباطهم بعلم الكلام والفلسفة.

التوصيات:

أولاً: ضرورة تأصيل المفهوم الصحيح لمعنى المعجزة، خصوصاً أن التعريف الذي ذكره أهل الكلام هو الرائج في كتب أهل السنة، مع الأسف.

ثانياً: أهمية مشاركة الأقسام الشرعية، الموجودة في الجامعات، والتي تضم ثلة من العلماء والباحثين المختصين، في تنقيح المصادر الشرعية من الأخطاء التي توارد عليها المصنفون خصوصاً في مسائل العقيدة؛ لأنهم من أدرى الناس بهذا التراث وما هو مواقف لعقيدة السلف.

ثالثاً: العناية بنشر العقيدة السلفية، بأسلوب سهل بسيط، واستغلال كل المجالات المتاحة، لنشر هذه العقيدة السمحة، وما يخص قضية الإعجاز على وجه الخصوص.

رابعاً: ضرورة نقد الكتابات المتعلقة بالإعجاز، خصوصاً بعد التوسع الغير مرضي، ومحاولة ضبط هذا النوع من أنواع العلوم بالضوابط الشرعية.

وفي نهاية المطاف أسأل الله أن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يستعملنا في طاعته. وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه أجمعين.

م	المصادر والمراجع
١	أبكار الأفكار في أصول الدين، للآمدي، ت: أحمد المهدي.دار الكتب و الوثائق القومية القاهرة، ٢٠٠٤م
٢	الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الأعتقاد، للجويني، ت: مُحَمَّد يوسف،وعلي عبد المنعم، دار الخانجي، ١٣٦٩هـ.
٣	الأشاعرة في ميزان أهل السنة، لفيصل الجاسم، لمبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة، الكويت، ١٤٢٨هـ
٤	الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، ت: عادل، وعلى معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ
٥	أصول المعتزلة الخمسة وموقف أهل السنة منها، لعواد المعتق، مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ
٦	الإعجاز العلمي إلى أين، لمساعد الطيار، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٣٣هـ
٧	الإعجاز العلمي في السنة النبوية تعريفه وقواعده، شيخنا أ.د. مُحَمَّد بن عمر بازمول
٨	الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م
٩	البداية والنهاية، لابن كثير، ت: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ
١٠	البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت
١١	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، لبنان / صيدا
١٢	البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات.. للباقلاني، ت: يوسف مكارثي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٨م
١٣	تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية
١٤	تكملة معجم المؤلفين، لمحمد حير رمضان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤١٨ هـ
١٥	تهافت الفلاسفة، للغزالي، ت: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، مصر
١٦	تهذيب اللغة، للأزهري، ت: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م
١٧	جامع الترمذي، للإمام الترمذي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨ م
١٨	الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، للإمام ابن تيمية، ت:علي بن حسن وغيره، دار العاصمة، السعودية،١٤١٩هـ
١٩	الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لعبد القادر الحنفي، مير مُحَمَّد كتب خانه، كراتشي.
٢٠	حقيقة المعجزة وشروطها عند الأشاعرة، د. عبد الله القرني، بحث منشور في المواقع الإلكترونية
٢١	خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للحموي، دار صادر، بيروت
٢٢	دلائل النبوة، لابن تيمية، ت: حمدان الحمدان، العبيكان للنشر، الرياض، ١٤٢٦هـ
٢٣	ديوان حسان بن ثابت، ت: يوسف عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦
٢٤	ذيل طبقات الحفاظ، للسيوطي، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية
٢٥	سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، ت: مجموعة من المحققين، الرسالة، ١٤٠٥هـ.
٢٦	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، ت: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٠٦هـ
٢٧	شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ت: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٦هـ

٢٨	شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ت:شعيب الأرنؤوط – عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ
٢٩	شرح العقائد النسفية، للتفتازاني، مكتبة المدينة، كراتشي، ١٤٣٣هـ.
٣٠	شرح العقيدة السفارينية، للعلامة ابن عثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٦ هـ
٣١	شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، دار المعارف النعمانية، باكستان، ١٤٠١هـ
٣٢	شرح المواقف للجرجاني، ت: الدمياطي، دار الكتب لعلمية، بيروت
٣٣	شرح كتاب الفقه الأكبر، لعلي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ
٣٤	الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكبري زاده، دار الكتاب العربي، بيروت
٣٥	صحيح ابن حبان، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ
٣٦	صحيح الإمام البخاري، ت: مُحَمَّد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ
٣٧	صحيح الإمام مسلم، ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
٣٨	صحيح الجامع الصغير وزياداته ، للألباني، المكتب الإسلامي
٣٩	الطبراني في الكبير، ت: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٥هـ
٤٠	الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين الغزي
٤١	طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ت: الطناحي، والحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ
٤٢	طبقات المفسرين، لأحمد بن مُحَمَّد الأدنه وي، ت: سليمان الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ١٤١٧هـ
٤٣	العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لابن عبد الهادي، ت: طلعت الحلواني، الفاروق الحديثة
٤٤	العلل الكبرى، للترمذي، ت: صبحي السامرائي ومجموعة، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ
٤٥	الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم.
٤٦	فهرس الفهارس، للكتاني، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م
٤٧	الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكنوي، ت: أحمد الزعبي، دار الأرقم، ١٣٢٤هـ
٤٨	كتاب التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، ت: بكر طوبال، مُحَمَّد آروتشي، دار صادر، بيروت
٤٩	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م
٥٠	الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، للغزي، ت: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤١٨هـ
٥١	لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ
٥٢	لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ
٥٣	الماتريدية دراسة وتقويم، أحمد الحربي، دار العاصمة، الرياض، ٢٠٠٦
٥٤	مجموع الفتاوى، لإبن تيمية، ت: ابن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية،١٤١٦هـ
٥٥	المحلى بالآثار، للإمام ابن حزم، دار الفكر، بيروت

٥٦	المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ
٥٧	مسند الإمام أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ
٥٨	معجم المفسرين، لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ١٤٠٩ هـ
٥٩	معجم المؤلفين، لعمر بن رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
٦٠	المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار، الشركة العربي، مصر، ١٣٨٠هـ
٦١	منهاج السنة، للإمام ابن تيمية، ت: مُحَمَّد رشاد سالم، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦ هـ
٦٢	المواقف للإيجي، ت: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٧م
٦٣	النبوات، للإمام ابن تيمية، ت: عبد العزيز الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ
٦٤	هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، للبغدادي، دار إحياء التراث العربِي بيروت، لبنان

م	الآية	السورة	رقم الآية	صفحة
١	﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ...﴾	آل عمران	٦٤	١٣
٢	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾	آل عمران	١٠٢	٢
٣	﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ...﴾	النساء	١	٢
٤	﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾	مريم	٣٠	٤٣
٥	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	الشعراء	٨	١١
٦	﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾	النمل	١٢	١١
٧	﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾	القصص	٣٢	١٢
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا﴾	الأحزاب	٧٠	٢

م	الحديث	الصفحة
٣	إِنِّي عَبْدُ اللهِ لَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ	٤٣
١	فإن هذا والذي جاء به موسى عليه السلام	١٢
٢	كنت نبياً وآدم بين الماء والطين	٤٣
٤	وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ	٤٣

م	الأعلام	الصفحة
١	أحمد بن عبد الحليم بن تيمية	١١
٢	أحمد بن مُحَمَّد الأدنة	٨
٣	أحمد بن مصطفي طاشكبري زادة	٦
٤	إسماعيل بن عمر ابن كثير	١٤
٥	تقي الدين بن عبد القادر التميمي	٧
٦	خير الدين الزركلي	٧
٧	عبد الجبار أحمد الهمذاني	١٥
٨	عبد الرحمن بن أحمد الإيجي	٣٨
٩	عبد الملك الجويني أبو المعالي	١٧
١٠	علي بن أحمد بن حزم	١٥
١١	علي بن سلطان القاري	٢١
١٢	علي بن مُحَمَّد الجرجاني	٣٩
١٣	علي بن مُحَمَّد بن سالم الآمدي	٣٨
١٤	عمر رضا كحالة	٧
١٥	الليث بن المظفر	٣٥
١٦	مُحَمَّد بن أحمد الأزهري	٣٥
١٧	مُحَمَّد بن الطيب الباقلاني	١٧
١٨	مُحَمَّد بن علاء بن ابي العز الحنفي	٢٧
١٩	مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي أبو حامد	١٨
٢٠	مُحَمَّد بن مُحَمَّد الماتريدي أبو منصور	٢٠
٢١	مسعود بن عمر التفتازاني	٢١
٢٢	نجم الدين مُحَمَّد الغزي	٦

م	الموضوعات	الصفحة
١	المقدمة	٢
٢	الفصل الأول: قسم الدراسة	٤
٣	المبحث الأول: التعريف بالمؤلف	٥
٤	المبحث الثاني: المعجزة بين أهل السنة، وأهل الكلام	١١
٥	المطلب الأول: موقف أهل السنة من المعجزة	١١
٦	والمطلب الثاني: موقف أهل الكلام من المعجزة	١٥
٧	المسألة الأولى: موقف المعتزلة من المعجزة	١٥
٨	المسألة الثانية: موقف الأشاعرة من المعجزة	١٧
٩	المسألة الثالثة: موقف الماتريدية من المعجزة	٢٠
١٠	الرد على أهل الكلام في موقفهم من المعجزة	٢٣
١١	طرق إثبات النبوة عند أهل الكلام والرد عليهم	٢٧
١٢	الفصل الثاني: النص المحقق	٢٩
١٣	المبحث الأول: التعريف بالرسالة، ومنهج التحقيق	٣٠
١٤	المطلب الأول: التعريف بالرسالة، وصحة نسبتها للمؤلف	٣٠
١٥	المسألة الأولى: التعريف بالرسالة	٣٠
١٦	المسألة الثانية: صحه نسبة الرسالة للمؤلف	٣٢
١٧	المطلب الثاني: منهج التحقيق	٣٣
١٨	المبحث الثاني: النص المحقق	٣٤-٣٥
١٩	الخاتمة	٤٩
٢٠	المصادر والمراجع	٥١
٢١	فهر س الآيات	٥٤
٢٢	فهرس الأحاديث	٥٥
٢٣	فهرس الأعلام	٥٦
٢٤	فهرس الموضوعات	٥٧